



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

2254

والتغيير الجذري الشامل

تناولت افتتاحية العدد الماضي من قاسيون أحد الجوانب الأساسية في حق السوريين، والسوريين فقط، في تقرير مصيرهم ومصير دولتهم السياسي بأنفسهم؛ وبالذات الجانب المتعلق بشكل الدولة وطبيعة العلاقة بين المركزية واللامركزية. وفي الإطار العام نفسه، ولأن مجمل التغييرات السريعة التي تختمر حتى الآن، وإن لم تطفأ على السطح بوضوح كامل بعد، تقود نحو اقتراب التطبيق الكامل للقرار 2254، فإن من الضرورة بمكان إلقاء ضوء إضافي على جوهر هذا القرار، ليس كخروج وحيد من الكارثة الإنسانية فحسب، بل كمدخل نحو سورية الجديدة، أي كمدخل نحو عملية التغيير الجذري الشامل.

إن الأزمة السورية التي انفجرت عام 2011 تعود في جذورها العميقة إلى ما قبل ذلك بعقود عديدة. وإن تبني السياسات الليبرالية بشكل علني عام 2005، ورغم أنه أسهم في تسريع انفجار الأزمة عبر مراكمة الفقر والبطالة وغيرها من الأزمات، إلا أنه كان جزءاً من مسار متكامل مر قبل ذلك بعدة محطات مفصلية، بينها اتفاقيات التجارة الحرة العربية وقبلها قانون الاستثمار رقم 10 مطلع التسعينات.

إن مجمل هذه السياسات الاقتصادية - الاجتماعية المنحازة كلياً لمصالح النخب الاقتصادية المحلية والدولية، وإلى نخب ومافيات الفساد الكبير، وضد مصالح الأغلبية الساحقة من السوريين، تراكمت مع أدواتها التنفيذية «الضرورية» بالمعنى السياسي؛ أي أنها تراكمت مع تخفيض مستمر لمستوى الحريات السياسية، بحيث يجري إخضاع المجتمع بالقوة لسياسات ضد مصالحه.

التراكم بين نوعية السياسات الاقتصادية - الاجتماعية، وأدواتها التنفيذية، لم يبنشأ في يوم وليلة، بل بشكل تدريجي وطويل الأمد، وبالاستناد إلى ميزان قوى دولي، كان السائد فيه قوى الغرب الاستعماري، ووصولاً إلى حالة عامة باتت أقرب إلى التعفن في كل الاتجاهات.

اليوم، وبعد كل ما جرى، وعلى عتبة الدخول في مرحلة نوعية جديدة، فإن الأهمية الحاسمة لتنفيذ القرار 2254، وعلى أساس العرض السابق، إنما تتلخص في قضيتين محوريين.

أولاً: تصفير التدخلات الدولية بحيث يتم وضع الأساس المادي الكافي ليتمكن الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه. ثانياً: فتح الباب السياسي بشكل عملي، للتخلص من حالة العفونة القائمة، عبر إطلاق الحريات السياسية بشكل حقيقي ليتمكن الشعب السوري من قول كلمته.

إن العالم الذي نعيش فيه هو عالم شديد التراب، إلى ذلك الحد الذي يصبح معه الفصل بين قوى الفساد الكبير الداخلي، وقوى الغرب الاستعماري، فصلاً خاطئاً بالكامل، بالمعنى النظري والعملي، وليس أدل على ذلك من الربح الذي يحققه الطرفان من العقوبات...

أي: إن قدرة قوى الفساد الكبير الداخلي على التحكم بمصائر السوريين، هي في الجوهر خضوع لميزان قوى دولي قديم كان السائد فيه هو الغرب...

بالمقابل، فإن ميزان القوى الدولي الجديد، والذي يصب في مصلحة الشعب السوري في نهاية المطاف، وعبر القرار 2254 بشكل ملموس، يفتح الباب بشكل عملي، لإخراج سورية من تحت مطرقة الغرب لا بالشعارات والمتاجرة بها، بل بفتح الباب لتأمين اصطفاث شعبي يفرض سياسات ديمقراطية واقتصادية اجتماعية منحازة لمصلحة عموم السوريين.

ولذا بالضبط، فإن تنفيذ هذا القرار، هو في أن معاً: تأمين للخروج من الأزمة، وفتح للباب أمام السوريين ليقرروا ما يشاؤون... وما نراه كجهة سياسية، هو أن مصلحة الشعب السوري هي في تغيير جذري شعبي شامل، وبكل الاتجاهات.



دخل الفرد الفعلي في سورية... الترتيب الـ 20 الأقل عالمياً

[13]

شؤون عربية ودولية

عندما كانت اليونان وقبرص
(براغيتاً) بنظر الغرب

17

شؤون محلية

الدخان الوطني وتحالف
الفساد والاستغلال

10

ملف «سورية 2020»

الدستور السوري الجديد:
موجز أم مفصل...

08

شؤون عمالية

التغيير المطلوب
عمالياً

02

التغيير المطلوب عمالياً



بصراحة

محمد عادل اللحام



شيء عجيب!

عقب الإعلان عن البيان الوزاري أمام أعضاء مجلس الشعب، والذي وصف من قبل بعضهم تحت قبة البرلمان بأنه بيان إنشائي، ولم يقدم ما يفيد بحل الأزمات المستعصية التي يعاني منها الفقراء، والبعض من غير الفقراء بعد البيان أخذ العديد من المحللين - منهم الاقتصادي، ومنهم غير الاقتصادي - يدلون بدلوهم على شاشات التلفزة الرسمية محاولين إقناعنا بأن البيان سيخرج الزير من البير، وبأنه أجاب عن كل ما يدور بخلد جميع المتأذين من الوضع الاقتصادي المعيشي الذي يطحن الناس طحناً، ويقولون: البيان الوزاري ما لم يقله.

الذي يهمنى بهذا الصدد هو التنظير الذي قدم حول زيادة الأجور، وبأن الزيادة لو حصلت ستزيد نسب التضخم، أي: ستزيد من ارتفاع الأسعار بسبب الزيادة في الكتلة المالية التي تبلغ أضعاف الإنتاج السلي، وبالتالي المراد من هذا الكلام هو عدم تشجيع الحكومة على زيادة الأجور حتى لا تقع بالمحذور، وهو التضخم وارتفاع الأسعار، ولكن الذي قدم لهذا العرض لم يقل لنا ما هو البديل أو الإجراء المفترض أن تقوم به الحكومة حتى تساعد عباد الله المعترين على التخفيف من معاناتهم التي أوصلت الناس لحد الكفر بواقعهم.

من طرف آخر، انتقد البعض البيان الوزاري باعتباره لم يأت بذكر عن تحسين الأجور، ولكن الموقف العملي لهم هو استبدال زيادة الأجور بتحسين منعمات الأجر، والمقصود بها الحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل وساعات العمل الإضافية وغيرها، وهي جميعها مرتبطة بشكل أساس بتشغيل المعامل بطاقتها المخطط لها، وهذا الوضع غير وارد الآن، حيث تشير معظم التقارير النقابية وغيرها أن الطاقة الإنتاجية لا تزيد عن 20% فكيف سيجري تحسين منعمات الأجر على هذا الأساس.

زيادة الأجور ليست قضية ترفيه في حياة العمال وكل العاملين بأجر، وكذلك في الاقتصاد، حيث تعني زيادة في الاستهلاك، وزيادة في تدوير عجلة الإنتاج، وهذا له انعكاسه المباشر على تحسين الوضع المعيشي، خاصة إذا كانت الزيادة المطلوبة من مصادر غير جيوب الفقراء، أي: من مصادر النهب الكبرى، وهذا ليس بقرار اقتصادي، بل هو قرار سياسي، ولا نعتقد أن شروط هكذا قرار متوفرة في ظل تمركز عال لنهب الثروة بكل أشكالها، وفي ظل غياب حقيقي للحريات السياسية والديمقراطية تمكن المنهويين من الدفاع عن حقوقهم المنهوبة.

إذا قمنا بجدرة حساب بسيطة لواقع الطبقة العاملة منذ انعقاد المؤتمرات النقابية وحتى الآن، وما طرح فيها من قرارات تتعلق بتحسين الوضع المعيشي للعمال وحقوق أخرى، نجد أن المحصلة النهائية لتلك الجردة خاسرة، والعمال قد فقدوا الكثير منها، وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتهم وحقوقهم الأخرى.

عادل ياسين

بينما القوى الثانية المتحكمة بمقاييد الثروة قد حققت أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، وأثار هذا الواقع معاناة في كل تفاصيل حياة الفقراء، وهذا له أسبابه ومسبباته، حريات عالية في النهب، وفقدان الحريات السياسية والديمقراطية للمنهويين، مما جعل من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقة السائدة، والأكثر تضرراً بالمجريات المحيطة بها حتى فقدت كل ما كانت حائزه عليه من حقوق.

لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها، بالرغم من أن الدستور السوري، قد نص في مادته 44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها، وحققها بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي: بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم، ولكن هذا شيء وقدرة الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر، وهي مرتبطة بمستوى الحريات وقوة

تنظيمها في المعامل والشركات الإنتاجية، وقدرة الحركة النقابية على أن تكون جزءاً من حراك العمال وفي مقدمتهم. قمنا باستعراض ذلك الواقع وآثاره على مصالح الطبقة العاملة كي نبين الفوارق في الحقوق بين الطرفين المتناقضين في المصالح، حيث لا حريات ولا حقوق في ظل الهيمنة الكاملة على الثروة أي: في ظل التوحش في النهب وسلب الحقوق إلا عبر انتزاع الطبقة العاملة لحرياتها الأساسية المسلوقة منها بفعل القوانين والتشريعات المعبرة عن مصالح قوى رأس المال في حالته الوحشية.

إن تلك الكوارث المريرة والمأساوية التي سببتها السياسات الليبرالية - ضمن النموذج الاقتصادي السائد - حاضرة، وهذا يجعل الأمور تتفاقم وتكون الخيارات أمام الطبقة العاملة مفتوحة من حيث المواجهة والصراع في حال تأمن الظرف السياسي المطلوب، وبالتالي يمكن القول: إن حل القضية المعاشية وقضية الحريات العامة مرتبطان بحل الأزمة السورية، على أساس الحل السياسي المستند إلى قرارات الأمم المتحدة، والتي يجري الآن العمل على الحل وفقها، بالرغم من

المعوقات الكبرى التي تواجه ذلك والحل السياسي يعني في جوهره: قدرة القوى المنهوبة على الفعل المطلوب من أجل مصالحها، والحل السياسي يعني فتح الأفق الواسع أمام القوى الوطنية، ومنها: الحركة النقابية، والطبقة العاملة مستفيدة من تجربتها الحالية في الأزمة، باتجاه الصراع السلمي والمكشوف مع تلك القوى على أساس المصالح الوطنية للشعب السوري الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي القلب منها: قضية توزيع الثروة ونموذج اقتصادي جديد، أي: بما يعبر عن توزيع عادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أظهرت أزمة كورونا نتائجها الكارثية، حيث أفقرت الشعب السوري، ومنه الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة: أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية مستعدة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من المساهمة في تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المقهور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية. فهل تغفلها الطبقة العاملة؟

الحل السياسي يعني
في جوهره قدرة
القوى المنهوبة على
الفعل المطلوب من
أجل مصالحها والحل
السياسي يعني فتح
الأفق الواسع أمام
القوى الوطنية

العمال والبيان الحكومي



قدمت الحكومة المرسوم رقم 221 لعام 2020 وهو بيانها الحكومي أمام مجلس الشعب في الأسبوع الماضي، والذي حاول بيانها أن يغطي الكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ.. غير أننا لن نستفيض هنا بكل ما جاء في هذا البيان الحكومي، ولكن ما يهمنا في هذا المقال ماذا سينوب الطبقة العاملة من الحكومة في بيانها هذا؟ وما هي الاستحقاقات التي يجب أن تحصل عليها من حقوق مختلفة تشريعية ومعيشية وديمقراطية وغيرها من الحقوق المشروعة دستورياً ودولياً؟ وهي ما زالت منقوصة، أو التي فقدتها خلال تعاقب الحكومات السابقة بعد تبني اقتصاد السوق «الاجتماعي» ولا تستطيع الحصول عليها.

■ نبيك عكام

أولاً: من الملاحظ أن البيان الحكومي ممثلي بالعموميات، دون الإشارة إلى خاصية الواقع السوري اليوم وأفق الخروج من الأزمة الوطنية عبر الحل السياسي. وبالتالي ظهر البيان على شكل موضوع إنشائي استعرض فيه أغلب المجالات، وذلك دون أن يحدد ما سيقدّم أو ما سينجز وما هي الأجل الزمنية لتحقيق أية مهمة قادمة. ودون أن يجيب عن أي سؤال من الأسئلة المعروفة سياسياً وعلمياً لإعداد أية خطة أو برنامج عمل مثل: كيف ومتى؟ وذلك لمعرفة الفجوة في الوضع القائم وما يجب أن يكون عليه الوضع، بعد فترة محددة من الزمن، ولم يتطرق لأي من المؤشرات الإحصائية والمعايير المختلفة، ويبدو ذلك هروباً من أية مسؤولية لاحقة للحكومة، وبالتالي فقد مفهوم البرنامج.

الضرورات الملحة

وإذا كانت الخطط والبرامج

التي سوف يتم وضعها بناءً على الإمكانيات والموارد المتاحة بحسب البيان. والسؤال هنا الذي يطرحه العمال: أليست هناك الكثير من الضرورات الملحة التي تتطلب أعمالاً وحلولاً؟ ومما يهم العمال في هذه المرحلة هو الحفاظ على القوة الشرائية ليرتفع، وسد الفجوة الكبيرة بين الرواتب وأجور العاملين والمستوى المعيشي ومتطلباته الضرورية.

وهنا في البيان الحكومي لم تظهر هذه المفردة، حيث يقول البيان «إن الحكومة ستبحث عن الوسائل المؤدية إلى زيادة الدخل من أجور وحوافز للعاملين، ولكن حسب الإمكانيات المتاحة»، وهل هذه

الاستثمار الأمثل للعمال المتوفرة

كما لم يلاحظ البيان الحكومي أية إشارة حقيقية لتطوير القوانين والتشريعات العمالية بما يضمن حقوقها في ضمان العمل وحقوقها الديمقراطية.

معروفة، لمعالجة معوقات الصناعة في قطاع الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، أما الاعتماد على المشاريع الأسرية والمشاريع الصغيرة، فهي لا تستطيع أن تبني اقتصاداً قوياً وأن تعطي قيمة مضافة حقيقية للدخل الوطني، وخاصة في ظل هذا التطور العلمي والتكنولوجي الكبير، وبطبيعة الحال فهي غير قادرة على تلبية حاجات طالبي العمل في سوق العمل.

وكان من المفترض على البيان أن يضع استراتيجية واضحة ومستقبلية للقطاعات الإنتاجية الأساسية: القطاع الصناعي والقطاع الزراعي اللذان يتطلبان يداً عاملة كبيرة تلبى متطلبات سوق العمل، وفق برامج محددة، وبأجل زمنية

تحدثت البيان عن «الاستثمار الأمثل للعمال المتوفرة» فهل يقصد فيه العمالة الموجودة حالياً على رأس عملها اليوم، أم العمالة المتواجدة في سوق العمل، وهي لا تستطيع الحصول على فرصة عمل مناسبة تليق بقدرتها وإمكاناتها، أو التي يمكن أن تدخل لاحقاً إلى سوق العمل، وماذا يعني «إرساء سوق عمل فعال».

وكان من المفترض على البيان أن يضع استراتيجية واضحة ومستقبلية للقطاعات الإنتاجية الأساسية: القطاع الصناعي والقطاع الزراعي اللذان يتطلبان يداً عاملة كبيرة تلبى متطلبات سوق العمل، وفق برامج محددة، وبأجل زمنية

الطبقة العاملة



المغرب - دعوة إلى الإضراب

طالب التنسيق النقابي الثنائي - ل موظفي وزارة التربية حاملي الشهادات - وزارة التربية الوطنية بالتعجيل بتسوية ملفات حاملي الشهادات تسوية شاملة، ودعا المعنيين من حاملي الشهادات إلى إضراب وطني أيام 5 و6 و7 تشرين الأول المقبل، مرفقاً بأشكال احتجاجية ميدانية نوعية في عدة مدن. وطلب التنسيق في بلاغ له الحكومة ووزارة التربية بالتعجيل بتسوية ملف حاملي الشهادات في قطاع التربية الوطنية تسوية شاملة وعادلة. وحمل الجهات المسؤولة «جميع تبعات هذا التعنت واللامبالاة في الاستجابة الفورية لجميع مطالب حاملي الشهادات بقطاع التربية الوطنية».

وندد بكافة أشكال التضيق التي تمارسها الحكومة والوزارة على عموم المضربين والمضربات.



الهند - مصالح الشعب العامل

نظمت اتحادات العمال المركزية في الهند وعددها 10 اتحادات، إضراباً عاماً عن العمل يوم 23 أيلول احتجاجاً على قوانين العمل التي تم تمريرها في مجلس النواب الهندي، حيث ترى الاتحادات: أن هذه القوانين ضد مصالح العمال، كما تحنح الاتحادات على نقص الاستثمار وخصخصة مؤسسات القطاع العام الذي وصل إلى 100% في بعض قطاعات الاقتصاد الأساسية، كان مجلس النواب الهندي قد مرر ثلاثة قوانين بشأن العلاقات الصناعية والصحة والسلامة والضمان الاجتماعي، في حين علقت الاتحادات العمالية على هذه القوانين في بيان مشترك «إن سياسات الحكومة المركزية هذه تتعارض مع مصالح الشعب العامل في البلاد».



فلسطين المحتلة - المعلمون

أضرب المعلمون في عدد من مدارس الخليل، يوم 22 أيلول، للمطالبة بصرف رواتبهم بشكل كامل ومنظم، و صرف علاوات الدرجات والترقيات. وقال الناطق باسم المعلمين المضربين: إن إضراب اليوم تحذيري بعيداً عن اتحاد المعلمين، احتجاجاً على عدم صرف رواتب المعلمين بشكل كامل ومنظم منذ 4 أشهر. وأضاف إن ما يتم صرفه لا يسد احتياجات الموظف اليومية، الذي أصبح يعيش على فئات الراتب بعد أن استوفت البنوك والشركات التي لها فواتير على الموظفين حقوقها المالية كاملة. وأوضح نحن مقبلون على عام دراسي وجامعي له التزامات واستحقاقات مالية على الموظفين مما يرهقهم، وأكد: لدينا نفّس بالاستمرار بالإضراب حتى ينتظم صرف الرواتب.



ألمانيا - إضرابات تحذيرية

أطلق عمال القطاع العام في ألمانيا يوم 22 أيلول، حملة إضرابات قصيرة عن العمل للمطالبة برفع الأجور. وذكرت وسائل إعلام، أن المستشفيات ومراكز الأطفال وقطاع الصرف الصحي من بين القطاعات التي نظمت الإضرابات، وأن نقابة العمال تطالب برفع الأجور بنسبة 4,8% أو 150 يورو بحد أدنى لنحو 2,3 مليون موظف محلي وفيدرالي على مدار العام المقبل. وقال رئيس النقابة: إن الاتحاد يطالب بإضرابات تحذيرية على مدار الأيام المقبلة في جميع أنشطة القطاع العام. ونظم الإضراب بعدما فشلت الجولة الأخيرة من مفاوضات الأجور خلال الأيام الماضية، في الانتهاء إلى اتفاق، ومن المقرر أن تجرى جولة المفاوضات المقبلة في 23 و24 من تشرين الأول المقبل.

سوبر معتر



أن تكون موظفاً أو عاملاً في سورية، وتستطيع أن تسير في العمل، يجب عليك أن تتمتع بعدة شروط لتحفظ وجودك في عملك، ولتجاهد لبقيتك على قائمة الأحياء، والشرط الأول لذلك: يجب أن تتمتع بدرجة عالية من اللياقة البدنية، ويقابلها أيضاً انضباط عالي المستوى في مواعيد عملك واستيقاظك، ولن ننسى التأكيد على امتلاكك لصبر أيوب.

■ فادي نصري

ماراثون لقمة العيش

هذه المقدمة ليست ساخرة ولا عبارة عن تحفيز للعامل، إنما هي الحقيقة المرة التي يعيشها العامل السوري، فالأغلبية الساحقة من العاملين بأجر يعملون عمالاً أو عمليين ويعني هذا أن ساعات عملهم طويلة وتتجاوز في بعض الحالات ست عشرة ساعة، لثقت هنا عدد الساعات هذه، علماً أن الغالبية العظمى من العاملين يعملون لساعات أكثر، وتتبعها كأمراً واقع عدة ساعات أخرى غير محسوبة في العمل، وهو الوقت الذي يقضيه العامل في الطرقات حتى يصل من منزله إلى مكان عمله، أنا على سبيل المثال: أعمل عمليين، وتقطع من نهاري ساعتان غير «مقطوعة» ولا ممنوعة» أفضيها منتقلاً بين الباصات والسرغيس وانتظارهما، حديثنا إلى الآن هو ضمن الوضع الطبيعي في مستوى عمل العبودية الذي نعمل به، إذا لدينا ست عشرة ساعة عمل تلحقها ساعتان، النتيجة ثماني عشرة ساعة، هي الساعات التي تباع بها نفسك يوماً لرب عملك، ويتبقى لك في الأربع والعشرين ساعة المتبقية، ست ساعات تستطيع يا «عامل يا معتر» أن تسترد بها طاقتك وتجدها بالنوم والراحة استعداداً لليوم التالي، ولكن مهلاً هل جلبت «الخبز» لمنزلك؟ إذا لم تجلب

النضال في سبيل ثماني ساعات عمل، هذا الشعار الذي حرك آلاف العمال حول للعالم للنضال والسعي لأجله، وأدى إلى إضرابات لم ولن ينساها التاريخ وستبقى منقوشة بالذهب في تاريخ الطبقة العاملة، ومنها: الإضراب العظيم الذي قام به عمال شيكاغو في أيار من عام 1886، والذي شارك فيه 400 ألف عامل، وطالبوا فيه بتحديد ساعات العمل تحت شعار «ثماني ساعات عمل، ثماني ساعات نوم، ثماني ساعات فراغ للراحة والاستمتاع»

تأكل الفطور والغذاء وتتعشى، وأبناؤك أيضاً بحاجة السنويش في المدرسة، ولذلك فرضية أنك ستنتظر في طابور الخبز بشكل يومي أمر واقع لا مفر منه. وعدّ يا مواطن انتظارك لرسالة الغاز والتي تأتي بشكل مفاجئ مما يضطرك للتأخر عن عملك لاستلامها وازدحام المؤسسات الاستهلاكية، وما إلى هناك من طوابير وازدحامات أنت مرغم على الوقوع فيها.

ثمان ساعات نوم

كل ما ذكر أعلاه من أزمات مرتبطة بشكل مباشر في قوت أصحاب الدخل المحدود وتوجد في جوهرها أزمة الوقت، هذا الوقت المحسوب على العامل في نموه وساعات عمله وتلبية احتياجاته الحياتية، يقول المثل: الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك، لتحفيز الإنسان على تنظيم وقته واستثماره بالطريقة التي تؤدي به إلى تطوير نفسه، ولكن كيف تطور من أنفسنا ونحن محشورون بين الطوابير راكضين وواقفين وعيوننا تشتهي النوم، كيف نتطور ونحن عالقون في الزمن، وكان الزمن توقف في بلادنا منذ صراعات القرن التاسع عشر بين الناهيين والمنهوبين، هذه الصراعات التي أمنت أنذاك للطبقة العاملة قانوناً يحمي وقتها ويمنع عنها ما يدمر الطبقة العاملة السورية اليوم على جميع الأصعدة في صحتها وغذائها ومستقبلها، ولذلك، إن قضية ساعات العمل ليست قضية جديدة فقد حلتها الطبقة العاملة منذ زمن طويل، وتم دفع ضربيتها من دماء العمال في الشوارع، عندما طالبت الأممية الأولى برفع شعار



عندما طالبت
الأممية الأولى
برفع شعار
النضال في سبيل
ثمان ساعات
عمل حرك هذا
الشعار آلاف
العمال حول
للعالم للنضال
والسعي لأجله

من الدستور فقط

جاء في الدستور السوري في الفصل الثاني المبادئ الاقتصادية: يقوم الاقتصاد الوطني على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص من خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة الدخل الوطني وتطوير الإنتاج، ورفع مستوى معيشة الفرد وتوفير فرص العمل. تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة. تكفل الدولة حماية المنتجين والمستهلكين وترعى التجارة والاستثمار وتمنع الاحتكار في مختلف المجالات الاقتصادية وتعمل على تطوير الطاقات البشرية وتحمي قوة العمل، بما يخدم الاقتصاد الوطني. فهل ما يجري الآن بحق العمال وعموم الفقراء يتوافق مع الدستور وما جاء فيه؟

المدارس.. أسبوعان بغياب البروتوكول ومشاكل إضافية



وتوزيع الكتب المهترئة يشكل عاملاً منفراً من الدراسة، وهي حالة طبيعية ومعروفة من قبل الإدارات أو من قبل مديريات التربية والوزارة، ومن المفترض أن يتم التأكد من توزيع الكتب الجديدة على تلاميذ هذه الحلقة دون سواها، خاصة في ظل الحديث الرسمي عن الكتاب المدرسي وتكليفه وتوزيعه المجاني!

أما الملفت بهذا السياق فهو ما عرج عليه بعض ذوي الطلاب من أن المدارس الخاصة لم تعان من نقص بكميات الكتب الجديدة، ولعل المال يلعب دوره بهذا الصدد طبعاً، وكذلك لا يوجد هناك نقص في مستودعات الكتب لأي عنوان من عناوين كتب الحلقة الأولى، بل إن المشكلة كانت محصورة في بعض المدارس الحكومية لا غير، والمشكلة بالنسبة لهؤلاء لم تقتصر على عدم إيلاء الاهتمام بمصلحة التلاميذ، ولا بما تكبوه من مبالغ لقاء شرائهم البديل الجديد، بل في أنهم اضطروا للوقوف في الطوابير أمام مستودعات الكتب من أجل الحصول على بعض العناوين، ولعله من الأجدى بحسب بعضهم لو تم توفير هذه الكتب الجديدة في المدارس والمطالبة بقيمتها بدلاً من توزيع القديم والمستعمل والمهترئ، علماً أن من حق التلاميذ الحصول على نسخة كاملة جديدة من الكتب مجاناً!

والسؤال الذي تم طرحه على السنة الكثيرين من ذوي التلاميذ: أين ذهبت الكتب الجديدة المخصصة لتلاميذ الحلقة الأولى؟ وللحديث تتمة لاحقة عن بقية المشاكل المزممة، وما أكثرها مع تعدد عناوينها ونقاطها «المدارس- المناهج- العملية التعليمية- الكادر التدريسي والإداري- المستلزمات والتجهيزات...»، والتي لم تجد لها حلاً حتى الآن!

التصريحات المعلنة وبين الواقع الملموس حيال مرض الكورونا، والإجراءات الاحترازية والوقائية الغائبة عملياً، ما زال ذوو الطلاب والتلاميذ يسجلون خشيتهم على أبنائهم من تفشي الوباء داخل المدارس، ومن إمكانية انتشاره عبرها إلى البيوت لاحقاً، وخاصة إمكانية إصابة كبار السن، ومن يعاني من بعض الأمراض المزمنة، وضعيفي المناعة.

ولعل خشية هؤلاء مشروعة، فالموضوع بالنسبة للوزارة قد اقتصر عملياً على الجانب النظري فقط، المتمثل ببعض التوجيهات والتعليمات والبروتوكول الخبي، حيث لم تكن الإجراءات كافية لدرء المخاطر المحتملة، مع تسجيل الكثير من نماذج وأشكال المكابرة والمزاودة عبرها خلال الفترة الماضية، على حساب متطلبات السلامة والصحة العامة، والتي لم تخل هي الأخرى من ردود الفعل المستاءة والمستنكرة سواء من قبل ذوي الطلاب والتلاميذ، أو من قبل بعض المختصين، أطباء وكادرات تدريسية وإدارية.

كتب مهترئة ومحلوقة

الكتاب المدرسي الموزع من قبل بعض الإدارات في المدارس، وخاصة لتلاميذ الحلقة الأولى، كان مثاراً للكثير من الاستياء والسخرية، فنسبة كبيرة من الكتب الموزعة كانت مستعملة، بل مهترئة وعليها الكثير من الكتابات، بما في ذلك الأسئلة المحلوقة، وقد امتلات صفحات التواصل الاجتماعي خلال الفترة الماضية بصور عن هذه الكتب كأمثلة، مع الكثير من عبارات الاستياء والتهكم. الاستياء كان سببه الرئيس عند بعض ذوي التلاميذ، أن الكتب الجديدة بالنسبة لتلاميذ الحلقة الأولى، وخاصة الصف الأول والثاني، تعتبر من مشجعات الدراسة،

مضى أسبوعان على افتتاح المدارس حتى الآن، وقد ظهرت الكثير من المشاكل خلال هذه الفترة، إضافة إلى المشاكل المزممة السابقة، لكن ما تصدر الحديث من المشاكل هي تلك المرتبطة بالوعود حيال «الكورونا» والإجراءات الوقائية والاحترازية منها في المدارس.

المفاجأة أن أيّ مما جرى الإعلان عنه لم يكن متوفراً.. بمعنى آخر فإن كل مفردات البروتوكول الصحي كانت غائبة وكذلك الوعود الرسمية!

بهذه المهمة، بل وفي بعض المدارس لم يجر تكليف أحد، ولا المدارس والشعب الصفية وأسطح المقاعد يجري تنظيفها وتعقيمها يوميا.. بمعنى آخر: فإن كل مفردات البروتوكول الصحي كانت غائبة، وكذلك كانت الوعود الرسمية! الأدهى والأمر هو ما جرى ويجري عند الشك بمرض أحد الطلاب أو إحدى الطالبات، فالموضوع لا يقتصر على ما يعانيه هؤلاء بحثاً عن طبيب في مستوصفات الصحة المدرسية فقط، بل في عدم وجود متابعة لهم أو لزملائهم وأقرانهم في المدرسة، بل وفي الشعبة الصفية نفسها.

وقد سبق أن أوردت قاسيون شكوى من بعض ذوي الطلاب في مدارس ركن الدين خلال الأسبوع الماضي كمثال عن ذلك، وما واجهوه من معاناة بحثاً عن طبيب للكشف والتأكد من الوضع الصحي لأبنائهم، كما وردت عبر وسائل الإعلام الأخرى الكثير من الأمثلة عن واقع الإجراءات الاحترازية، ومالها عند اكتشاف إصابة ما، علماً أن الوزارة لم تعلن إلا عن حالتين بين الطلاب جرى التأكد من إصابتهم بالكورونا خلال مدة الأسبوعين الماضيين، حيث كانت الإجراءات مقتصرة على إغلاق الشعبة الصفية التي كان فيها هؤلاء، ولأيام محدودة فقط.

خشية مشروعة

في ظل هذا النمط من التناقض بين

سوسن عجيب

أخذ موضوع تأمين الكتاب المدرسي حيزاً هاماً من أحاديث ذوي الطلاب والتلاميذ، وكذلك الحديث عن الازدحام في الشعب الصفية، بالإضافة إلى واقع تدريسي دورات المياه داخل المدارس، ناهيك عن نقص الكادر التدريسي في بعض المدارس، وغيرها من القضايا الكثيرة الأخرى.

الوعود والبروتوكول في مهب الريح.. سبق الافتتاح المدرسي الكثير من الوعود الرسمية التي تحدثت عن الاستعداد التام لعودة الطلاب والتلاميذ إلى المدارس، بما في ذلك الاستعدادات الخاصة بما يتعلق بوباء «الكورونا» والإجراءات الاحترازية التي ترافقت مع الإعلان عن البروتوكول الصحي بنقاطه ومهامه الكثيرة والمتعددة وعلى المستويات كافة.

المفاجأة كانت بالنسبة للطلاب وذويهم، أن أيّ مما جرى الإعلان عنه لم يكن متوفراً، فلا المدارس كانت نظيفة ومعقمة سلفاً كما قيل، وخاصة دورات المياه فيها، ولا الشعب الصفية تم تخفيض الازدحام فيها نقادياً لنقل العدوى عبر التباعد المكاني، ولا المعقمات على بوابات المدرسة وفي كل شعبة صفية كانت متوفرة، ولا جرى رفق كل مدرسة بالمشرفات الصحيات من قبل الصحة المدرسية بحسب البروتوكول، بل جرى تكليف أحد الكادرات الإدارية أو التدريسية

د. جميل للميادين: يجب نقل الدستورية إلى دمشق...



بخصوص جيمس جيفري، فإن ملخص ما قاله في الاجتماع وفق معلوماتي هو التالي:

- 1- لن نسمح للاتراك بإعادة ما حدث في رأس العين وتل أبيض، أو الاستحواذ على أرض جديدة، تحت طائلة العقوبات.
- 2- التعجيل بالاتفاق الكردي الكردي، لأننا ذاهبون إلى معارضة جديدة وقوية خارج إطار الائتلاف.
- 3- لا نعمل على إعطاء حكم للکرد، ونحن مع وحدة سورية مع الحفاظ على حقوق الكرد.
- 4- فك الارتباط مع حزب العمال الكردستاني.
- 5- البنود أعلاه إستراتيجية أمريكية لا علاقة لها بقدم أو ذهاب رئيس أمريكي.

وهذه المعلومات تتطابق بالمعنى الإستراتيجي مع التحليل الإستراتيجي الذي سقته قبل قليل، لذلك فلننتظر كلام جيمس جيفري- الذي «ينطوط» كثيراً في الإعلام- حول مهمته إغراق الروس في المستنقع السوري، وقال أيضاً: إن لا حاجة لقوات كبيرة لتنفيذ هذا الهدف، بل نحتاج لقوات تدخل بمعادلة حسابية بسيطة. يعني 500/400 شخص يكفون من أجل النط بين الحبال وخلق أجواء الفوضى التي يريدونها خلاقاً، ولكنها هدامة كما أثبتت التجارب في العراق وسورية.

● ذكرتكم نقطة فيما قاله جيفري وهي: سنواجه معارضة من خارج الائتلاف، من يقصد جيفري؟

والله لا أدري أسأله هو، أنا مستغرب مثلك. لكن هذا سيوضح خلال الأيام القادمة، ودع جيفري ينفي هذا الحديث رسمياً أمام الإعلام «الحق الكذاب لورا الباب».

«جيفري يحاول... لكن هيهات»

● هل ضرب جيمس جيفري هذه الوثيقة أم لا؟ لا شك أنه يحاول إجهاض هذه الوثيقة، ولكن هيهات؛ لأنها تعكس ضرورة موضوعية. لم تكن صياغتها بالأمر السهل، ولكنها برهنت أن

هنالك وهن وأزمة عميقة تتطلب التراجع، ويمكن لمس ورؤية ملامح الصراع ضمن الإدارة الأمريكية بين اتجاهين؛ الأول: هو ما نسميه «العولمي» والذي يسعى إلى التوسع، والذي يمثل رأس المال المالي الأمريكي المرتبط بالعالمي والصهيوني بالدرجة الأولى، والاتجاه الثاني: هو «الانكفائي». وإذا درسنا التاريخ الأمريكي خلال مئتي سنة مضت نجد أن الميل نحو التوسع والانكفاء كانا يتتابعان الواحد بعد الآخر بفترة زمنية بين 50 لـ 70 سنة، اليوم أتى أوان الانكفاء.

● آخر الأنباء نتحدث عن زيارة سبن السمعة والصيت «جيمس جيفري» إلى مناطق شرق الفرات، التقارير تقول: إن الرجل يرتب لحكم ذاتي هناك، وأنه بحث فكرة تدريب قوات شرطة بمساعدة الفرنسيين، إلا يضرب هذا الكلام بالصميم ما توصلتم إليه مع الإدارة الذاتية هناك؟

عندما نتحدث عن الانكفاء، فهذا الانكفاء تعليمه ظروف موضوعية، لا حسن أخلاق ولا قيم. يوجد ظرف اضطراري والميل يسير بالاتجاه الانكفائي، وهذا ما نرى أثاره في كل مكان. هذا لا يعني تغيير طبيعة الإمبريالية الأمريكية، بل يعني تغيير التكتيك بما سيسمح بوجود هوامش للشعوب المناضلة من أجل تحقيق طموحاتها في الحرية والعدالة.

● أنت تبشّر إذاً بقرب انسحاب الأمريكي من الملف السوري؟

هل تذكر فيتنام، أفغانستان، العراق؟ كم كان حجم القوات الأمريكية؟ عندما كان الاتجاه التوسعي هو المهيمن... أليس مئات الآلاف؟ فهو مئات أضعاف التواجد العسكري في سورية.

اليوم بضع مئات في العراق وسورية. ألا يستحق هذا التفكير؟ هل أصبحوا زاهدين في نشر قواتهم العسكرية؟ أم أن هنالك ظروفاً موضوعية تضطرهم لذلك؟ أعني أن هذا هو السبب.

استضاف الإعلامي الأستاذ كمال خلف في برنامجه «لعبة الأمم» على قناة الميادين يوم الأربعاء الماضي 2020/9/23، أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس منصة موسكو د. فديري جميل في حوار حول آخر مستجدات العملية السياسية والوضع الداخلي في سورية، وكذلك مذكرة التفاهم الموقعة مع مسد وأفاقها. فيما يلي تنشر قاسيون مقتطفات من هذا الحوار، على أن النسخة الكاملة له ستُنشر على الموقع الإلكتروني.



السير باتجاه تنفيذ القرار 2254 يعني أولاً الحفاظ على وحدة سورية ثانياً إعطاء الشعب السوري حقه في تقرير مصيره بخصوص مستقبله السياسي

كل مناطق سورية- واضح لنا السير باتجاه تنفيذ القرار 2254 الذي يعني، أولاً: الحفاظ على وحدة سورية، ثانياً: إعطاء الشعب السوري حقه في تقرير مصيره بخصوص مستقبله السياسي. هذه أمور واضحة. الأمريكيان يلعبون poker، وأنت تعرف أن لعبة البوكر يغشون عادة، «واللعيب» الذي تكون أوراقه سيئة، يعطي إشارات توجي بأن كل شيء جيد، رغم أن لا شيء جيد بالنسبة له، لذلك أرجو ألا نؤخذ بالتصريحات الإعلامية الغربية والأمريكية. واقع الأمر، إذا نظرت للخط البياني للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وليس فقط في سورية، هو خط بياني هابط. لذلك ستصل الأمور إلى نهايتها المنطقية.

التراجع الأمريكي ليس مسألة حسن أخلاق،

«الأمريكي متراجع وسينسحب»

● في المقدمة التي قرأتها منذ قليل، وردت كلمة غموض مرتين. عندما تحدثنا عن منطقة شرق الفرات وعن ادلب شمال سورية. هل تشاركنا هذه الرؤية أم أن الصورة أوضح لديك فيما يخص تلك المناطق؟

الذي يعرف الواقع الملموس عالمياً وإقليمياً ومحلياً، يعرف أنه لا يوجد غموض، كل شيء واضح، ولكن هناك من يريد أن يعكّر المياه كي يصبح هناك غموض. نحن بالنسبة لنا الأمور واضحة تماماً، وواضح اتجاه السير، غير الواضح هو سرعة السير في هذا الاتجاه لأن هذا يتعلق بعوامل عديدة. نحن بالنسبة لنا في منصة موسكو- التي أنا العضو الوحيد منها الموجود في موسكو، كل منصتنا موجودة في



ما يهمنا هو أضواء الشعب السوري...

عمل اللجنة ويجعلها تصل للنتائج المتوقعة بأقرب وقت ممكن، مما سيهيئ الأرضية المناسبة لسير الحل السياسي نحو الأمام.

● قلت بأن اللجنة الدستورية تدور في حلقة مفرغة ولا نتاج حتى الآن، وقيل قليل قلت إن الحل السياسي اقترب كثيراً، فإذا كانت اللجنة التي تشكل أرضية الحل السياسي تدور في حلقة مفرغة، فعلى أي أساس لديك مؤشرات بأن الحل السياسي قد اقترب؟

ليست لدي معلومات، لدي حدس، يوجد بصر ويوجد بصيرة، التناقضات والمشاكل في سورية وصلت حدّها الأقصى، ومن دون حل سياسي لا يمكن حل أية مشكلة. اللجنة الدستورية يجب أن تسير باعتبارها مفتاح الحل السياسي، والترياق لسير اللجنة هو نقل أعمالها إلى دمشق. وأنا أقول لك: إنه من المعيب أن يكتب الدستور السوري في جنيف، هل يعقل أن سورية التي كان دستورها هو أول دستور عربي، والتي شاركت في كتابة دساتير لدول عربية أخرى، أن يكتب دستورها في جنيف؟ أريد أن أسأل أولئك الذين سيكتبون الدستور السوري كيف سينظرون بأعين أولادهم وأحفادهم ويخبروهم بأنهم كتبوا الدستور السوري في جنيف! الدستور السوري يجب أن يكتب في سورية، الموضوع موضوع كرامة وطنية وسيادة وأخلاق. لذلك أنا اليوم أرفع صوتي عالياً مطالباً بنقل أعمال اللجنة إلى دمشق، لأنه في دمشق لن يستطيع أحد الهروب من هذا الاستحقاق من هذا الطرف أو ذاك. الحلقة المفرغة التي تدور بها اللجنة الدستورية ستتكسر بالنهاية، ويجب كسرها.

● ما هو الدور الذي ستلعبه مستقبلًا؟ الأضواء المسلسلة عليك اليوم تقول بأن هنالك دوراً معروضاً عليك، هل يوجد شيء من هذا القبيل؟

لا أرى أضواءً مسلسلة عليّ سوى أضواء الأستوديو الذي أجلس فيه الآن، وهي أضواء ترفع درجة الحرارة... الأضواء التي تهمني هي أضواء الشعب السوري، يهمني أن يلتفت الشعب السوري إلى ما نقوله، وأن يصدق ما نقوله، وأن نسير معاً إلى الأمام لنحل الأزمة. أنا من الأساس ضد شخصية أية مشكلة وأية قضية. وأنا لا أدري ماذا سيكون دوري مستقبلاً. أنا عضو حزب، وعضو جبهة، لا أعمل من رأسي بل ألتزم ضمن انضباط معين، لذلك ما سيفقره الحزب والجبهة سألتزم به، وهذا يعتمد على الظروف وتناسبات القوى والتطور اللاحق...

شروط مسبقة، وقادرة على تأمين شروط العمل السياسي والتطور الطبيعي للجميع. أنا الوحيد من منصة موسكو الموجود في الخارج، خلافاً للمعارضات الأخرى التي تتواجد كلها في الخارج، وليس لديها أحد بالداخل. تمت تكلفتني من قبل رفاقنا بالبقاء خارجاً لأن مركز ثقل العملية السياسية انتقل إلى خارج سورية بسبب تدويل الأزمة، ودوري هنا هو متابعة هذا الموضوع. نقوم ببذل جهودنا بهذا الاتجاه وترون أنتم نتائج هذه العملية.

«الدستورية... إلى دمشق»

● كنت أول من طالب بنقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق أما زلت تطالب بهذا الأمر؟

رفيقنا مهندس دليقان أسقطت عضويته من هيئة التفاوض وجمدت عضويته في اللجنة الدستورية لأنه نطق كفرة في اجتماع اللجنة الدستورية، وقال: «يجب نقل اللجنة إلى دمشق». نحن الآن موجودون اسماً في اللجنة، ولكننا مجمدون. اختلفنا مع هيئة التفاوض حول هذا الموضوع، عاقبونا لأننا طالبنا بالذهاب إلى دمشق! ولكن ليس هذا جوهر الموضوع، أنا أعتقد أن الموقف السلبي الذي اتخذته الائتلاف وقسم من المعارضة السورية منا هو موقف سطحي وساذج ومبتذل كوننا طالبنا بالعودة إلى دمشق. لماذا طالبنا بالعودة إلى دمشق؟

أقول لك بصراحة، المطالبة بالعودة إلى دمشق كانت بمثابة بالون اختبار للنظام، إذا كان فعلاً يريد لجنة دستورية، وأتى أحد أطراف المعارضة وقال له بأننا نريد نقل الاجتماعات إلى دمشق، المفروض بالنظام تلقّف الفكرة والعمل على تطبيقها. ولكن المفاجأة الكبرى لنا كانت أن النظام تجاهل الاقتراح، وكان رد فعله بارداً جداً. والآن أقول لك: اللجنة الدستورية تدور في مكانها بحلقة مفرغة، والمؤشرات التي لدي اليوم والبارحة حول الجولة القادمة لا تبشر بخير. وأنا أقول: إذا أردنا وأردتم أن تفعل اللجنة الدستورية وتقدم إلى الأمام يجب أن تعمل في دمشق، بحضن الشعب السوري تحت أنظار الكاميرات وشاشات التلفاز، دع الشعب، يتعرف على كل جهة وما نقوله، هذا هو الحل الوحيد. الأمم المتحدة صرفت ملايين الدولارات على اللجنة الدستورية بلا طائل، كان من الأفضل لو تم صرف هذا المبلغ على أكل وشرب ولباس الشعب السوري. أعتقد نقل اللجنة إلى دمشق هو فعل سياسي كبير ويمكن للأمم المتحدة إعطاء الضمانات السياسية والأمنية الكافية، والصحية الآن في ظل كورونا، وهذا سيسرع



غيرها؟

لم أعذب نفسي وأسألهم حول الموضوع لأنني أعرف الحقيقة. والحقيقة تقول بأن هذا النفط يجري تقاسمه بين الأمريكان والأتراك والسوريين وقسد. الأمريكان يأخذون 30% دمشق 30% الأتراك 20% قسد 20% الوحيدون الذين نعرف أين يصرفون عوائد النفط هم قسد/ قسد، فهم يصرفونها على متطلبات المنطقة التي يسيطرون عليها، والتي تحوي ضعف عدد سكانها الإعتياديين. بينما الباقي يذهب كله لتركيا والأمريكان والمافيا السورية. وهذا «مال داشر بيعلم عالحرمان». لذلك المشكلة ليست بأنهم وقعوا أو لم يوقعوا. المشكلة أن هذا النفط في ظل الأزمة حالياً والتقطع بين أوصال سورية يذهب هباءً منثوراً، وليس لصالح السوريين الذين يحتاجون اليوم إلى لقمة خبز، وقتينة المازوت... هذا النفط ينهب، لذلك أقول: أن لا حل سوى الحل السياسي لإعادة الروابط بين مختلف المناطق السورية حتى يعود خير البلاد لأهلها.

● متى ستعود إلى دمشق؟

مع الحل السياسي، وهو قد اقترب كثيراً لأن الظروف الموضوعية له قد نضجت، نضجت أكثر من اللازم. لا أرى الحل السياسي تقاسماً وإعادة تقاسم للسلطة والنفوذ، هو ليس كذلك. الحل السياسي يعني رفع العقوبات، إلغاء الحصار، إعادة ربط مناطق سورية مع بعضها البعض، بدء عملية إعادة الإنتاج الشامل ضمن فضاء اقتصادي واحد، أنا أفهم أن الحل السياسي يعني توافق السوريين على تصور مشترك لمستقبلهم ضمن حدود دنيا على الأقل. هذا يعطي ضمانات لكل السوريين الموجودين في الخارج أن يعودوا إلى البلد سواء كانوا من الأهالي الذين يعانون الجوع والبرد في المخيمات، أم كانوا سياسيين تهمهم العودة إلى البلد. ستكون البلد آنذاك مفتوحة ومستعدة لاحتضان الجميع دون

السوريين عندما يقررون الاتفاق فإنهم قادرون على ذلك. قليل من التنازل دون تخلي كل طرف عن وجهه المستقل، تدوير الزوايا للوصول إلى توافقات. المشكلة أننا في سورية لم نعرف فن التوافق، فقد اعتدنا على عقلية الحزب الواحد، وفيروس الحزب الواحد والهيمنة... هذا موجود أيضاً عند المعارضة، الائتلاف يحاول فرض نفسه على الجميع. جيفري قام بضجة إعلامية للتأثير على التطور اللاحق للوثيقة، ولكن لا أعتقد أنه سيستطيع. كل ما طرحه جيفري هو مجرد نوايا، لا يوجد شيء حقيقي عملي. فهو يجري وساطات بين أطراف كردية مختلفة، ولم أر تقدماً ملموساً بهذا المجال حتى الآن، مع أننا نتمنى التوصل لتفاهات بين أي طرفين سوريين، ولكن الاتفاق الذي يبرعه جيفري إلى الآن لم يحقق تقدماً ملموساً، وأنا أشك أن نواياه جدية في تحقيق أي تقدم، ما يفعله هو محاولة تعقيد الأمور أكثر.

● ما العلاقة بين توقيع المذكرة والحوار مع الحكومة؟

شباب مسد أثبتوا أنهم متفهمون وغير مغامرين ويمكن الحديث معهم. على الحكومة في دمشق أن تلتقط هذه اللحظة وتبدأ بحديث جدي معهم لحلحلة الأمور. مع أنه وبرأيي الشخصي فالأمور المعلقة بين قسد/ مسد والحكومة السورية يجب أن تحل على طاولة نقاش كل السوريين، وأنا أشك أنهم يستطيعون الوصول إلى اتفاق دون مشاركة الأقسام الأساسية من المجتمع السوري والقوى السياسية السورية بهذه العملية. من هنا أهمية البدء بالحوار السوري الشامل لتنفيذ القرار 2254، والذي تعد اللجنة الدستورية أحد جوانبه.

«حول النفط»

● هل قدموا لك تبريراً خلال المباحثات لتوقيعهم لاتفاقيتهم النفطية مع شركة النفط الأمريكية بشكل منفرد دون العودة إلى أية جهة ثانية لا حكومة سورية ولا



الدستور السوري الجديد: موجز أم مفصل...



ما ينبغي النظر إليه في هذه المسألة هو السياق والإطار التاريخي؛ فنظرة فاحصة على أمثلة البلدان ذات الدساتير القصيرة أو «الموضوعية»، والتي تعتبر في الوقت نفسه «متقدمة» من حيث الحياة السياسية والحريات، تبين أنها دول لديها معايير ديمقراطية راسخة تطورت على مدى عقود وحتى قرون، وتحولت إلى أعراف دستورية ملزمة وقطعية، ولها سمو القوانين الدستورية بالمعنى العملي والتنفيذي «حتى لو لم تكن مكتوبة».

ليس هذا هو الحال في سورية، حيث الحياة والممارسة الديمقراطية شبه معدومة منذ أواخر الخمسينات...

... أم دستور مفصل للغاية؟

على الطرف الآخر من الطيف، نجد أولئك الذين يدعمون فكرة وجود دستور مفصل للغاية وطويل جداً. المنطق هو أنه مع كل ما مر به السوريون على مدى العقود القليلة الماضية، نحتاج إلى التأكد من عدم ظهور أي من المشاكل الكبرى التي نشأت مرة أخرى. إحدى الوسائل الضرورية للقيام بذلك هي معالجة هذه المشاكل ضمن الدستور...

من شأن الدستور المفصل للغاية أن يترك مجالاً صغيراً وثغرات قليلة جداً لأي شخص أو أي كيان يحاول الالتفاف على القانون، وبالتالي «على الأقل في رأي أولئك الذين يدافعون عن هذا الرأي» يجعل من المستحيل تكرار قسم مهم من الأخطاء والانتهاكات ضد الشعب السوري.

بالمقابل، فإن الخطر في وجود دستور مفصل للغاية، هو أنه لن يترك مجالاً كبيراً للتشريع، والذي يهدف إلى الخوض في تفاصيل الأشياء. بالإضافة إلى ذلك، فهو يعني نصاً صارماً للغاية يصعب تعديله أو تغييره مع تطور المجتمع، والتطور هو الاتجاه الطبيعي.

وهكذا، يضع الدستور التفصيلي قيوداً على التنمية والتقدم، وعلى جميع المستويات -

الذين يؤيدون وجود دستور موجز قدر الإمكان. يستند أصحاب هذا الرأي عادة إلى أن دستوراً دائماً طويل الأمد، يجب أن يكون مرناً بما يكفي ليكون مناسباً لأي وقت لاحق، بحيث يستجيب لأية تغييرات قد تحدث خلال تطور المجتمع السوري، ويظل قابلاً للتطبيق وغير مقيد. يحتاج أصحاب هذا الرأي أيضاً إلى الإيجاز يقلل من احتمالات الظهور السريع لحاجة ملحة للتعديل، وعملية التعديل كما هو معروف ليست بالعملية السهلة... والانتقال إلى وضع مستقر بعد أزمة طويلة ومدمرة، يحتاج بالضرورة إلى قدر من الاستقرار القانوني والمسايسي لا تعيقه عمليات تعديل دستوري متتالية ومتقاربة... رغم أن هذه الأسباب تبدو معقولة إلى حد ما من الناحية النظرية، فإن ما علينا أن نضعه في اعتبارنا أيضاً هو أننا نعيش في أزمة طالت كل جانب من جوانب حياتنا، ونمت وتراكت عبر عقود من الأزمات المتتالية التي ترسخت خلالها جملة من ممارسات النهب والفساد والإقصاء والقمع والتنمية غير المتوازنة «أن وجدت تنمية من الأساس» والخ.

هذا كله، يعني أن دستوراً بمواد شديدة العمومية، سيفسح المجال لمرونة عالية جداً للتشريعات والقوانين وللمشرعين، يمكنها أن تتحول إلى باب خلفي لإعادة إنتاج الممارسات ذاتها، والتي لن تختفي من تلقاء نفسها... ما يعني أننا بحاجة في الدستور الجديد إلى أمرين معاً: تأمين استقرار واستمرار قانوني تشريعي سياسي من جهة، ولكن تأمينه على قاعدة القطع مع السابق، والانتقال النوعي بعيداً عنه...

يشير بعض المدافعين عن الدساتير القصيرة إلى العديد من البلدان التي لديها دساتير قصيرة «مثل: النرويج أو لوكسمبورغ»، أو حتى إلى دول ليست لديها دساتير مدونة «مثل: المملكة المتحدة أو السويد، والذي تصنف دساتيرها ضمن الفئة الدستوري بأنها دساتير موضوعية لا شكلية»، ويقول هؤلاء: إن هذه البلدان «تعمل» بشكل جيد رغم ذلك.

إذا كان الحديث عن الدستور هو أحد الموضوعات الرئيسية التي تطرح هذه الأيام بسبب «العمل المستمر» للجنة الدستورية (وهو العمل الذي لا يزال يراوح في مكانه حتى الآن)، فإن الأهم، هو أن الحديث عن الدستور الجديد والاهتمام به متعلق بالأساس بكونه أحد الركائز الأساسية للعملية السياسية المحددة في قرار مجلس الأمن 2254، الذي يدعو على وجه التحديد إلى «صياغة دستور جديد».

ريم عيسى

ولأن هذا جزء أساس من العملية السياسية، فمن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الدستور جزء من الحل، وليس مجرد «وثيقة قانونية». لذلك، فإنه يجب أن يحمل في طياته حلولاً أو -مفاتيح حلول على الأقل- لجوانب الأزمة وأسبابها الجذرية، لضمان عدم تكرارها.

في الوقت نفسه، ينبغي أن «يقون» مصالح الشعب السوري. بهذا المعنى، فإن هذه «الوثيقة» المنشودة، ستكون تكثيفاً للتاريخ والحاضر والمستقبل. ومن هنا تنبع أهمية ما نريد، كسوريين، أن نراه مكتوباً في دستورنا.

الدساتير والأزمات

عادة، يوصف الدستور بأنه «عقد اجتماعي»، على الأقل هذا هو التعبير الذي يستخدمه معظم الناس. من الناحية القانونية، يتطلب العقد دخول طرفين أو أكثر في اتفاقية تحدد التزامات الأطراف، ويفرض خرق هذه الالتزامات من قبل أي طرف عقوبات معينة على الطرف المخالف. بهذا المعنى وبعبارة بسيطة للغاية، فإن الدستور باعتباره «عقداً اجتماعياً» هو «اتفاق» بين الدولة ومواطنيها بمواد تحدد العلاقة بينهما، وتحدد سلطات وحقوق والتزامات كل منهما.

في الواقع، الدولة تنظم الدساتير وتحددها، وتنظم العلاقة بينها وبين مواطنيها، والعلاقة بين المواطنين أنفسهم. ويحدد الدستور، باعتباره القانون الأعلى للدولة، الإطار الذي

إن «الوثيقة» المنشودة ستكون تكثيفاً للتاريخ والحاضر والمستقبل ومن هنا تنبع أهمية ما نريد كسوريين أن نراه مكتوباً في دستورنا

يتم من خلاله وضع التشريعات، والاساس القانوني لجميع القوانين. ومع ذلك، فهي «الدساتير» تعكس أيضاً خصوصيات كل مجتمع من حيث أنها تعكس التطور فيه على جميع المستويات: العملية الديمقراطية والحريات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، إلخ.

في التاريخ الحديث، يتم عادة تعديل الدساتير أو صياغة دساتير جديدة في إطار الخروج من نزاعات أو أزمات تلم بالدولة والمجتمع، ويجري ذلك عادة في إطار التسويات السياسية، وهناك عشرات الأمثلة على ذلك على مدى العقد الماضي وحده. هذا بالتأكيد هو الحال في سياق الأزمة السورية...

دستور موجز جداً...؟

بالدخول في شيء من التفصيل حول الدستور الجديد، تعترضنا أول الأمر مسألة، تبدو شكلية تماماً، وهي تلك المتعلقة بطول النص الدستوري... وهو الأمر الذي نزع أنه أمر مهم؛ لأن الشكل مرتبط دوماً بالمضمون ويتناسب معه «إلى هذا الحد أو ذاك» ويعبر عنه...

يقودنا نقاش «طول الوثيقة الدستورية» إلى الوقوف بداية عند «المعسكر الأول» لأولئك

كيف نضمن تثبيت الحقوق ومرونة التعديل؟

قاسيون، العدد رقم 976 «سورية: الأكثرى والنسبي».

مثال آخر في هذا الصدد، هو التوازن بين المركزية واللامركزية. في الدستور السوري الحالي (2012)، هناك مادتان فقط «المادتان 130 و131» تتعلقان بالوحدات الإدارية المحلية بلغة غامضة للغاية وعمامة، وتحيل التفاصيل إلى قانون، والذي ثبت من التجربة أنه غير كافٍ ناهيك عن أنه غير مطبق من الأساس.

العلاقة بين المركز والأطراف هي مجال آخر نرى فيه حاجة إلى قدر من التفاصيل في الدستور يكفي ليحدد بوضوح السلطات المفوضة إلى المستوى المحلي، والتوزيع العادل للثروة الوطنية، والمزيد من الاستقلالية في بعض الأمور. (راجع قاسيون، العدد 982 «المركزية واللامركزية.. أفكار أولية»).

عندما يتعلق الأمر بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، نرى أيضاً أن الدستور يجب أن يحتوي على مزيد من التفاصيل من أجل حمايتها دستورياً من خلال تجاوز الخطاب العام والشعارات التي لم تر النور من قبل. على سبيل المثال، يجب وضع حقوق العمال بعبارات أكثر تحديداً في الدستور، بما في ذلك تعديل الأجور بشكل إلزامي وفقاً لمستوى المعيشة الذي تتم مراجعته بناءً على مؤشر دوري. يجب أن تتضمن حقوق العمال الأخرى، مثل: الحق في الإضراب، وقدرًا معيناً من التفاصيل التي تضمن الحماية الجادة لها بعيداً عن سلطة وتحكم أرباب العمل.

يجب العثور على هذه الأنواع من التفاصيل في الدستور مع آليات رصدها ومعالجتها في حالة الأفعال أو الممارسات التي تنتهكها، وتحديد الجهة المعنية بمقاضاة الانتهاكات الدستورية، وكيفية إعطائها السلطة والاستقلالية اللازمة للقيام بدورها.

باختصار

ما نحتاجه هو دستور مفصل بما يكفي لإرساء أسس متينة لسورية التي نرغب بها كسوريين، ويحول الشعارات والخطابات إلى واقع، من خلال ضمان عدم إساءة استخدام الدستور من قبل أية حكومة أو مسؤول منتخب أو مؤسسة دولة، أو استخدامه كأداة للقمع، أو قمع أو نهب أو فعل أي شيء يتعارض مع مصلحة السوريين وسورية. في الوقت نفسه، يجب أن يكون الدستور مرناً بما يكفي لتمكين الأجيال القادمة من السوريين من التمتع بهذه المزايا نفسها دون أن تقيدهم قيود معانقات.

لا يمكن تحديد المقار الصحيح من التفاصيل التي يجب إدخالها في الدستور السوري الجديد في الفراغ، ولا يمكن تحديده دون مشاركة جميع الأطراف السورية. من هنا تنبع أهمية أن يتواصل السوريون مع بعضهم البعض، وأن يجلسوا معاً، وأن يتحدثوا ويستمعوا إلى بعضهم البعض، للوصول إلى القواسم المشتركة بينهم، ولحل خلافاتهم... من هنا أيضاً تنبع الأهمية الحاسمة لما طالبنا ونطالب به، وهو أن تكون النقاشات المتعلقة بالدستور نقاشات علنية على مرأى من كل السوريين... أولئك الذين يرفضون هذا المطلب، وأياً تكن ذرائعهم، يعبرون ضمناً إما عن خوفهم من الظهور بمظهر العجز والقصور أمام عموم السوريين، أو عن كونهم يعملون لمصالح ضيقة بعيدة عن مصالح السوريين، ويفضلون لذلك العمل وراء أبواب مغلقة...



في الموجة الأولى على الأقل، نتاجاً مباشراً لمستوى التطور السياسي الديمقراطي الراهن... أي: أن السوريين لن ينجحوا بالضرورة في اختيار القوى والأحزاب والشخصيات التي تمثل مصالحهم الحقيقية من المرة الأولى... وهو أمر طبيعي ومتوقع؛ فلا الحركة السياسية نفسها ناضجة بما يكفي، بما في ذلك برامجها وشعاراتها وممارساتها وإلخ، ولا الناس معتادون على العمل السياسي بصيغته المتطورة التي تجعلهم قادرين ولو بالحد الأدنى على معرفة «من هو من».

بهذا المعنى، فإن الحياة السياسية في المراحل الأولى بعد الأزمة، ستكون شديدة التقلب، «وهو أمر معروف بالتجربة في العديد من البلدان الخارجة حديثاً من أزمات كارثية منها ما هو أقل عمقاً من كارتانا». مع هذا التقلب، لا يمكن ترك القضايا الحرجة المرتبطة مباشرة بمصالح السوريين، وخاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية والحقوق والحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للموجة الأولى، أو حتى الثانية، من المشرعين الذين لن يعملوا جميعاً بشكل كامل من أجل مصالح الشعب. لذلك، يجب تحديد أهم القضايا دستورياً حتى يتم إرساء أسس الحياة السياسية المنشودة، بغض النظر عن سيكون «مشروعنا الأوائل» بعد الأزمة.

ثوابت وتفاصيل لا بد منها

في سياق الديمقراطية وترسيخها، وإرساء أسس متينة لحياة سياسية شاملة، نعتقد أن المواد الدستورية المتعلقة بقوانين الانتخابات، والتي تتضمن بعض المبادئ العامة الأساسية، يجب أن يتم تأكيدها في الدستور بدرجة من التفصيل لمنع التلاعب بها من خلال قوانين الانتخابات والتشريعات. وتشمل هذه أيضاً مسائل، مثل: إنشاء نظام انتخابات نسبي، ودائرة واحدة «انظر

● يتطرق الدستور السوري الحالي (2012) في العديد من المواد المتعلقة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى التعددية السياسية والحق في تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها. كما يتضح مما سبق، هناك العديد من الشعارات الإيجابية العامة في الدساتير السورية، لكن في الممارسة العملية، الواقع مختلف تماماً، لدرجة أنه في كثير من الحالات تُعد انتهاكاً صارخاً للدستور وعكساً تاماً لما هو مكتوب فيه.

بالإضافة إلى ذلك، في كثير من الحالات، تكون اللغة غامضة وعمامة، وتتم إحالة التفاصيل إلى التشريع، الذي يفرض عدداً كبيراً من القيود التي تجعل بعض الحقوق تقريباً بلا معنى على الرغم من أنها مضمونة لفظياً من الناحية الدستورية. في هذا السياق، يحتوي الدستور السوري الحالي (2012) على 157 مادة، منها 65 حالة يتم فيها إحالة القضايا إلى قانون/ تشريع، كثير منها يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية.

لذلك تظهر التجربة أن حصر الدستور في الشعارات والمضمون الإيجابي العام لم يترجم إلى واقع إيجابي للشعب السوري حتى في أبسط الحقوق والحريات، ومن ثم فإنه من الضروري إدراج مزيد من التفاصيل في الدستور ووضع أسس دستورية أكثر صلابة والحد من قدرة المشرعين على التلاعب.

المشروع القادم؟

هذا أمر بالغ الأهمية، لأن الحياة والممارسات الديمقراطية كما أسلفنا، كانت شبه معدومة منذ أواخر الخمسينات على الأقل، وهو أمر لم يعد من الممكن تركه للمشرع وحده... هذا أمر له أهمية خاصة في هذه المرحلة من تاريخنا؛ فمع خروج سورية من هذه الأزمة، ستستغرق الحياة السياسية وقتاً غير قصير للوصول إلى الشكل المطلوب الذي نريده كسوريين، وسيكون المشرعون القادمون،

اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، إلخ. علاوة على ذلك، فإن الدستور التفصيلي الذي يتحدث عنه البعض قد يدرج أشياء بمسمياتها المحددة لا بصفتها العامة، وهذه الطريقة وإن كانت تؤكد على الأشياء المسماة وتثبتها ولا تسمح بتأويلها أو تفسيرها بأشكال مغايرة لها، ولكنها تحمل بالمقابل خطر سقوط أشياء أخرى «لم تُذكر بالاسم» من إطار شمولية الصياغة القانونية العامة، مما قد يقوض الدستور بأكمله ويجعل تعديله ممارسة متكررة ويخضع لمواقف الناس حول القضايا المطروحة.

من أجل سورية...

نعتقد أن الدستور المختصر ليس دستوراً يخدم الغرض المنشود من الدستور الآن أو في المستقبل القريب. ما نحتاجه سورية هو دستور مفصل بما يكفي، وفي المواضيع المناسبة، لإعطاء هذه الوثيقة، خاصة في سياق هذه المرحلة من تاريخ سورية وكجزء أساس من العملية السياسية، الأهمية التي تستحقها والدور المتوقع منها، ضمن الحل السياسي الشامل.

المقصود بالتفصيل في السياق السوري ليس تفصيل كل شيء؛ ولكن تلك القضايا التي ظلت غامضة تاريخياً أو تركت بالكامل خارج الدستور فاتحة المجال للتلاعب بها من خلال القوانين والتشريعات.

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الأمور حول الدساتير السورية:

- منذ عام 1950 على الأقل، نصت الدساتير السورية على أن سورية «جمهورية ديمقراطية».
- منذ عام 1920 على الأقل، نصت الدساتير السورية على أن المواطنين متساوون في الواجبات والحقوق.
- منذ عام 1920 على الأقل، تتحدث الدساتير السورية بطريقة ما عن حقوق الإنسان أو الفرد والحرية الشخصية في العديد من جوانب حياة الفرد.

الدخان الوطني وتحالف الفساد والاستغلال



ظاهرة احتكار بيع الدخان الوطني من قبل شبكات السوق السوداء ربما تعتبر نموذج فاعع عن تحالف الفساد والاستغلال، ومدى قوة وفاعلية هذه الشبكات المنظمة، وحجم تأثيرها على السوق وعلى المستهلكين، وامكاناتها على مستوى تحييد عمل ودور كافة الجهات الرسمية المسؤولة عن المادة وعن السوق وعن حماية المستهلك.

■ عاصي اسماعيل

فما زالت أسعار الدخان الوطني توالي ارتفاعاتها في السوق، وما زالت محصورة ومتحكم بها من خلال هذه الشبكات فقط لا غير، حيث وصل سعر علبة الحمراء الطويلة إلى 1200 ليرة مثلاً، فيما تبدو أجهزة الدولة عاجزة عن استعادة دورها ومسؤوليتها وواجباتها، وعن وضع حد لهذا الانفلات والتفكك.

الأزمات والسوق السوداء

تنشط شبكات السوق السوداء على هامش وبعين الأزمات التي تنشأ على مادة أو سلعة ما، وخاصة بعض السلع ذات معدلات الاستهلاك المرتفع، حيث تبدو بعض الأزمات مفتعلة بغاية زيادة دور وفاعلية شبكات السوق السوداء من أجل الحصول على أعلى هامش ربح اضافي، استغلالاً لحاجات المستهلك.

الأزمات على ما سبق كثيرة جداً، فالمحروقات بكافة أنواعها ومسميات موادها تعتبر مثلاً على ذلك، وكذلك رغيف الخبز، وغيره من المواد. فالسوق السوداء على هذه المواد لها حصتها منها، ومع كل أزمة تنشأ فإرضة هوامش ربحها الاضافية عليها استغلالاً لحاجات المواطنين.

وبظلال استمرار توالد الأزمات، المفتعلة غالباً، على بعض السلع والمواد، تزايدت امكانات التحكم بالأسواق والسلع وبالمستهلكين وحاجاتهم من قبل البعض، أفراد وشبكات، وارتفعت سوية تحكم وسيطرة السوق السوداء التي أصبحت تفرض ايقاعها استغلالاً وفساداً على حساب حاجات المستهلك.

ولعل الشبكة الجديدة المستحدثة على مادة الدخان الوطني مثلاً على استكمال تنظيم وضبط عمل مثل هذه الشبكات، وصولاً للهيمنة التامة على المادة في الأسواق دون منازع، متحكمة بالمادة كما وسعراً، على مرأى ومسمع كافة الجهات الرسمية المعنية بالأمر.

ورد في مادة سابقة بتاريخ 2020/9/7، بعنوان: «الدخان الوطني.. شبكة سريعة التنظيم مع انضباط عالٍ»، ما يلي: «أسرع شبكة استغلال وفساد تم تشكيلها وتنظيم عملها بفترة وجيزة على سلعة في الأسواق المحلية، ومن الإنتاج المحلي، كانت شبكة بيع وتوزيع الدخان الوطني، فقد استطاعت هذه الشبكة السيطرة بشكل شبه كلي على أسواق هذه السلعة في المحافظات كافة، وبكل انضباط، كما وسعراً، خلال فترة لا تتجاوز الشهر فقط، وأصبح من المستحيل الحصول على هذه المادة بشكل نظامي».

أما كيف ولماذا ولمصلحة من؟ فهذا بعهدة أولي الأمر، بل وبعلمهم!

إجراءات شكلية غير كافية

بدأت مشكلة ارتفاع سعر الدخان الوطني في السوق تظهر مطلع شهر حزيران الماضي، ثم تفاقت المشكلة لتصبح المادة مهيم

عليها بشكل شبه كلي من قبل حيتان السوق السوداء الذين احتكروا المادة، فأرضين سعر مرتفع لها على مرأى ومسمع كافة الجهات المسؤولة عن المادة والسوق «مؤسسة التبغ ومراكز التوزيع وحماية المستهلك والمكافحة».

عند بدء ظهور المشكلة جرى الحديث بأن سببها زيادة الطلب على الدخان الوطني نظراً لسعره مقارنة مع أسعار الأجنبي، وقد وضعت مؤسسة التبغ رقم هاتف من أجل تلقي الشكاوي، كإجراء شكلي لم يكن كافياً، ثم بدأت بالإعلان عن قوائم التوزيع المعتمدة بكل محافظة عبر صفحتها الرسمية، ومع ذلك لم تسفر هذه الآلية عن جديد، تلا ذلك الإعلان عن توفير المادة عبر صالات السورية للتجارة، على أن توزع بمعدل علبتين لكل مواطن، لكن ذلك لم يحقق أية نتائج إيجابية، ثم جرى رفع سعر المادة رسمياً مما فاقم المشكلة أكثر، والنتيجة أن المادة أصبحت محتكرة كلياً من قبل شبكات السوق السوداء وبسعر مرتفع، وما زالت تسجل المزيد من الارتفاع على أسعارها.

تجدر الإشارة بهذا الصدد الى أن القوائم الاسمية المعلنة للمعتمدين عبر صفحة مؤسسة التبغ كانت في البداية مبوبة ومطبوعة وواضحة، ثم تغيرت وأصبحت بخط اليد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القوائم تفتقد للمعلومة الرئيسية وهي الكميات المسلمة لهؤلاء الموزعين المعتمدين من أصناف الدخان الوطني «حمراء طويلة ورق - حمراء طويلة لايت - حمراء قصيرة كرتون - شام قصيرة - الشام الطويلة - إيبلا - الحمراء الطويلة الكرتون - التنبك اللاذقاني - تنباك الجزري»!

أرباح الشركة عادية

بحسب البيانات المعلنة لوزارة الصناعة عن

أرقام أعمال النصف الأول من العام الحالي، فقد بلغت كمية مبيعات مؤسسة التبغ خلال النصف الأول 4.682 طناً، بقيمة مبيعات قدرها 39 مليار ليرة سورية، وقيمة إنتاج 23 مليار ليرة، فيما بلغت صافي الأرباح 2,5 مليار ليرة.

الأرقام أعلاه عن كامل أرقام أعمال المؤسسة، ولا بيانات عن كم إنتاج أصناف الدخان المصنعة بحسب نوعها، بل متضمنة بالأوزان الكلية المعلنة.

على الطرف الآخر فإن الحديث الرسمي يقول أن الإنتاج اليومي لمؤسسة التبغ من مختلف الأصناف المصنعة من الدخان يبلغ 600 طن تبغ، وذلك نظراً لتوقف بعض المعامل عن الإنتاج.

هوامش الربح الفلكية

تم تحديد السعر الرسمي لعبئة الدخان الحمراء الطويلة بمبلغ 500 ليرة للمستهلك مطلع الشهر الحالي بعد أن كان 300 ليرة، متضمناً التكاليف مع هوامش ربح مؤسسة التبغ والموزع والبائع.

لكن الجديد أن هذه الشبكات لم تكتف بالسيطرة والهيمنة على سوق المادة، بل في فرض سعرها الاحتكاري فيها دون منافسة، ورفعها لتحقيق المزيد من هوامش الربح الاضافية الصافية، علماً أنها تعمل في حلقة البيع فقط عبر سلاسل مرتبطة بها، وقد وصل سعر هذه العلبة في السوق السوداء عبر شبكة الفساد والاستغلال إلى 1200 ليرة، أي أن الربح الاستغلالي الإضافي على كل علبة بلغ 700 ليرة، بنسبة هامش تبلغ 240% على سعر البيع الرسمي المتضمن التكاليف والأرباح، وكذلك كانت حال النسب على بقية الأصناف تقريباً، وهي حتماً نسبة مرتفعة جداً.

فإذا كان هناك 2 مليون مدخن يستهلكون

الأصناف المنتجة محلياً من إجمالي عدد المدخنين، وبواقع علبة واحدة يومياً، وإذا احتسبنا وسطي ربح احتكاري استغلالي وقدره 500 ليرة في كل علبة، فإن ذلك يعني أن هناك مبلغ يقدر بحدود مليار ليرة سورية تستحوذ عليها هذه الشبكات المستحدثة، يجري توزيعها على العاملين في هذه الشبكات والفائمين عليها والمتسخرين على عملها يومياً.

هل تخیلتم الرقم الكبير اليومي، وحجمه شهرياً وسنوياً، بحال استمرار سيطرة هذه الشبكة على هذه المادة؟!.

لا شك أن الأرقام أعلاه تعتبر كبيرة ومغرية، لذلك عمدت شبكات الاستغلال والفساد على استثمار الأزمة ساعية الى استمرارها، بل والى ضبط وتنظيم عمل شبكتها.

فالمليارات أعلاه كرباح صافي في الجيوب ليست كفيلاً بضبط وتنظيم عمل الشبكة وتوسيع سيطرتها وهيمنتها فقط، بل على ما يبدو كانت كافية لتحديد وتهميش أي دور لأجهزة المتابعة والرقابة والمحاسبة، مختلفة التبعية الحكومية، بدليل ما نشاهده من عجز وغياب لدور هذه الأجهزة في الواقع العملي! والمفارقة ما زالت قائمة بأن المادة صناعة محلية حكومية بالكامل، ويتم توزيعها من قبل جهة عامة وفقاً لقوائم توزيع اسمية وكمية افتراضاً، وتتكفل عدة جهات حكومية بالمتابعة والرقابة على عمل السوق كما هو مفترض أيضاً!

فهل من مزيد يمكن أن يضاف لمعرفة حجم ودور وفاعلية تحالف شبكات الفساد والاستغلال، القديمة والجديدة، وهل من مشكك بأن خلف هذه الشبكات هناك حيتان كبار، يديرون أعمالها ويحومونها ويستحوذون على حصتهم الكبيرة من الأرباح المقتطعة من جيوب المستهلكين، وعلى حساب الاقتصاد الوطني أيضاً؟!.

المليارات ليست كفيلاً بضبط وتنظيم عمل الشبكة وتوسيع سيطرتها فقط بل على ما يبدو كانت كافية لتحديد وتهميش أي دور لأجهزة المتابعة والرقابة والمحاسبة

جامعة دمشق وتعجز الطلاب



لا تكل المؤسسات الرسمية عن تقديمها المفاجآت لنا، لتتحفنا كل حين بقرار «عظيم» جديد لا يمكن تخيله، أو تفهمه بأي شكل أو منطق، وكان من هذه القرارات مؤخراً: التوجيه بعدم الإجابة عن أي سؤال من طلاب جامعة دمشق إلا كتابةً!

■ ملاذ سعد

حيث أصدرت أمانة الجامعة قراراً معممًا على جميع كلياتها بتاريخ 2020/09/09 ورد فيه: «يرجى توجيه العاملين لديكم في قسمني شؤون الطلاب والامتحانات إلى عدم الإجابة عن أي سؤال لأي طالب بشكل شفهي وإنما يتم ذلك عن طريق طلب يقدمه الطالب يسجل في ديوان القسم، وتكون الإجابة عنه بشكل كتابي، ويوقع من قبل المسؤول عن القسم». ويقدم متن القرار تبريراً بأن هذا التعميم جاء «منعاً للإجابات الشفهية والتي قد تؤثر على وضع الطلاب في الكلية».

البيروقراطية المنفرة في وجه الأئمة
كانت ردود فعل الطلاب تجاه القرار متنوعة بشكلها بين ساخر ولاذع، وموجهة حول مستوى البيروقراطية الجديد الذي تم فرضه عليهم لمجرد أسئلتهم عن أي شيء أو الاستفسار عن أي موضوع، علماً أيضاً بأنه أتى بفترة تلت صدور المفاضلة العامة لتسجيل الناجحين من طلاب الثانوية الجدد، وما يحملون في جعبتهم من أسئلة كثيرة يتعرفون من خلالها على الجامعة وأطر عملها وإدارتها والخ.

بالفعل، هو مستوى بيروقراطية جديد تم فرضه ليصبح أي سؤال مهما كان بسيطاً يتطلب عدة أيام للإجابة عنه كتابةً، إلا أنه لا الغاية منه هي تنظيم وضبط البيروقراطية بعينها، ولا تبريره الحرص على وضع

الطلاب في الكلية، وإنما العكس، بل ربما لتطيش الطلاب، وتحديد أئمتهم أولئك الجدد الآتون للتسجيل هذه السنة الدراسية، في سياق الاتجاه العام الذي يحث الخطأ نحو المزيد من الدفع باتجاه خصخصة التعليم، من خلال خلق المزيد من العقبات والصعوبات في قطاع التعليم الحكومي بشكل مستمر. علماً بأن حل هذه المشكلة من الإجابات الخاطئة التي قد تؤثر على وضع الطلاب - إذا ما وجدت أساساً - يمكن أن تحل عبر رفق قسمني الشؤون والامتحانات بالموظفين الكافين والكفوئين، وبعض التجهيزات الإلكترونية والأئمة التي تتيح لهم معرفة الأجوبة مباشرة، أو عبر تطوير موقع الجامعة وتخصيص كادر متفرغ له، يتيح للطلاب تقديم أسئلتهم من خلاله دون «رفاهية» الأوراق والطوابع، وتلقي الإجابات من حساباتهم على الموقع، بل وحتى تفعيل شبكة أئمة بين حسابات الطلاب على الموقع وربطها بالبيانات الجامعية، حيث لن تكون هناك حاجة من الطلاب بأن يسألوا عن أوضاعهم طالما هي واضحة أمامهم على الدوام إلكترونياً... إلا أن هذه «الأحلام» الطلابية لا تتوافق مع مصالح ورغبات «من يقف خلف» إدارة الجامعة، أو حتى وزارة التعليم العالي، حيث لا يريدون حلاً لمشاكلها وإنما العكس على ما يبدو!

تأخر صدور النتائج الامتحانية

تستمر الآن المشكلة القديمة الجديدة المزمنة

حول تأخر نتائج الامتحانات الأخيرة عن الصدور، لينطلق العام الدراسي الجديد دون معرفة العديد من الطلاب عما إذا كانوا قد ترفعوا إلى السنة الجديدة من عدمها، أو حول أية مواد قد رسبوا بها، وعليهم متابعتها الآن دون تأخر، مثل: كلية الآداب مثلاً. ومن هذه الكلية خاصة بسياق مثالنا، ذات التعداد الطلابي الأكبر في قسمني العربي والإنكليزي بالتحديد، جرى دفع طلاب «الهيئة الإدارية»، سواء برادتهم أو بتوريثهم، إلى تحمل الهيئة كياناً - شكلاً - مسؤوليات الحصول على النتائج الامتحانية ونشرها، ليصبح الطلاب يطالبون الهيئة بهذه النتائج، ويلقون باللوم عليها عند كل تأخر أو مشكلة في هذا الخصوص، ولتقوم الهيئة نفسها بتصدير وتبني التبريرات عن إدارة الكلية والجامعة حول التأخيرات، وسنناقش هذه التبريرات بعد قليل، إلا أن هذه المشكلة باتت تتحمل وزرها الهيئة الإدارية أمام الطلاب، ليخرج كل بضعة أيام أحد شبانها بتسجيل فيديو، أو بوضع منشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، توضح وتكرر أنه لا علاقة للهيئة، ولا هي مسؤوليتها، ولا صلاحيتها، بتصحيح المواد أو إصدار النتائج الامتحانية، وإنما نقلها فقط... ولكن كما يقال «اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب» بعد أن جرى «تليبس» هذه المهمة للهيئة الإدارية، وجعلها تتلقى الانتقادات... ربما، بغية تشويه عمل الهيئة أيضاً.

تبريرات غير مقنعة

من التبريرات والذرائع المقدمة عبر الهيئة الإدارية لكلية الآداب عن تأخير صدور النتائج الامتحانية:

1- عدم وجود سوى «جهاز تصحيح» واحد للمواد المؤتمتة، والتي تشكل الغالبية القصوى من المواد.

2- قلة عدد الموظفين القائمين على هذه المهام في قسم الامتحانات.
3- وأيضاً حول التبرير عدم وجود سوى «مصحح واحد» من أن العقوبات الاقتصادية على سورية تمنع استيراد هذه المصححات من الخارج، حيث إن هذه النوعية وبالتحديد هي مصححات أمريكية الصنع، وفقاً لما قاله أحد طلاب الهيئة الإدارية ببث مباشر على صفحتها على فيسبوك.
إن هذه التبريرات المقدمة من إدارة جامعة دمشق، عبر الهيئة الإدارية، تمثل جزءاً من الحقيقة فقط، وهي عدم وجود سوى مصحح واحد، أما علاقة عدد الموظفين، بكثرتهم أو قلتهم، فلن يؤثر على سرعة صدور هذه النتائج طالما لا وجود إلا لهذا الجهاز الواحد بطبيعة الحال.

لكن يبرز هنا سؤال: إذا ما كان من الصعب فعلاً استيراد هكذا أجهزة من النوعية الأمريكية أو الغربية عموماً، لم لا يجري استيراد الروسية أو الصينية، أو من أي مصدر غير الغربي، منها؟ ثم ومن جهة أخرى، حتى وإن وجدت إرادة حقيقية بحل المشكلة وبلاستيراد من غير المصادر الغربية - معاذ الله طبعاً - لهذه الأجهزة، فإنها ووفقاً لما قاله أحد الطلاب في ظل منظومة الفساد القائمة والمعيشة في البلاد من أساسها إلى رأسها: «سيجري شطف مخصصاتها المالية على الطريق، وستكون النتيجة نفسها: عدم الحصول على أجهزة تصحيح جديدة واستمرار المشكلة».

بمطلق الأحوال، فإن العام الدراسي ما زال في بدايته، ولا ندري ما ستتمخض عنه العقول البيروقراطية المبدعة من اقتراحات وقرارات وتوجيهات لاحقاً، لتضيف إلى ما يعانيه الطلاب من صعوبات ومعوقات، صعوبات ومعوقات أخرى تؤثر سلباً على تحصيلهم العلمي وعلى مستقبلهم!

مشكلة الإجابات الخاطئة التي قد تؤثر على وضع الطلاب يمكن أن تحل عبر رفق قسمني الشؤون والامتحانات بالموظفين الكافين والكفوئين وبعض التجهيزات الإلكترونية والأئمة

«التكّس» هو السمة الاقتصادية التي تُعطى عادة للصناعات العامة بمعاملاها الكبرى وألتها القديمة وكادرها الذي لا يتجدد إلا بعقود مؤقتة وبيروقراطية ومعاملاتها من التمويل إلى التعاقد إلى البيع وغيرها... وصعوبة التعامل مع «رب عملها» وهو الحكومة! ولكن مع ذلك، فإن الأزمات تعطي الدلالة على أن هذه البنية تمتلك ميزات ومرونة لا تُستثمر بالحد الأقصى، وأرقام الصناعات العامة في النصف الأول من 2020 تعكس على هذه الميزة.

الصناعات العامة ليست «متكّسة» أزمة 2020 تثبت العكس



■ ليلى نصر

بلغت قيمة المبيعات الفعلية الإجمالية لمؤسسات وزارة الصناعة كافة حتى نهاية شهر حزيران 2020: 196,4 مليار ليرة بنسبة زيادة: 30% عن عام 2019. وزيادة في قيمة المنتجات بنسبة 38%. إذ بلغت قيمة المنتجات 182,4 مليار ليرة.

إن هذه الزيادات النقدية قد لا تستطيع أن تغطي مقدار التضخم بين عامي 2019-2020، أي إن القيمة الحقيقية لمئات مليارات الليرات المتحققة في 2020 أقل قدرة شرائية من المبلغ المحقق في 2019، إلا أن هذه الزيادة تدل على زيادة سنوية في كميات البضائع المنتجة، وهو معيار الزيادة الحقيقية. فالشركات الصناعية العامة شهدت رفعا لأسعار مبيعاتها خلال عام مضى، ولكن الارتفاعات الكبرى أتت بمعظمها بعد شهر حزيران 2020: مثل رفع أسعار الغزول، وأسعار الإسمنت، وأسعار التبغ، وأسعار منتجات في شركة تاميكو وغيرها.

إن المؤشرات الأولية التي تعطيها هذه الأرقام تشير إلى أن الصناعات العامة استطاعت على الأقل أن تحافظ على كميات إنتاجها خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020، وهو الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد العالمي ركوداً استثنائياً حمل تأثيرات مضاعفة على الاقتصاد السوري بمشكلاته المترامية.

ربح 10 من كل 100 ليرة تكاليف مؤشر آخر من أرقام مؤسسات الصناعة هو معدل الربح، إذ بلغ مجموع الأرباح المقدرة في النصف الأول من العام الحالي 18 مليار ليرة لكل هذه الشركات، وهي نسبة لا تتعدى: 9% من قيمة المبيعات. وتدل على أن النسبة الوسطية للربح مقابل التكاليف تقارب 10%.

وإذا ما قارنا هذه النسبة: 10 أرباح مقابل كل 100 تكاليف، فإننا نرى تحسناً في كفاءة استخدام الصناعة العامة، ويمكن مقارنتها بمؤشرات من عام 2015 عندما كانت القيم المضافة المتحققة في الصناعة التحويلية العامة تقارب 2,3 ليرة مقابل كل 100 ليرة مستلزمات ونفقات إجمالية... وهذا المؤشر كان في عام 2010 يقارب 8,4 ليرة قيمة مضافة لكل 100 ليرة مجمل مبيعات.

ما يدل على أن المؤسسات الصناعية العامة أصبحت بالمتوسط أكثر قدرة على تحقيق دخل صافٍ بالقياس للتكاليف.

وطبعاً بالمقارنة مع وسطي الصناعة التحويلية في القطاع الخاص يبقى المعدل أقل بكثير، فالصناعة التحويلية الخاصة في عام 2015 حققت مقابل كل 100 ليرة تكاليف ومدخلات إجمالية، قيمة مضافة تقارب 45 ليرة. «مع العلم أن القيم المضافة هي أكبر من الربح الصافي ولكنها تتضمنه».

عقلية «رب العمل» الحكومي عائق
الحكومة هي رب العمل الذي يدير فعلياً اتجاهات الصناعة العامة، وهي تحقق لها مزايا متمثلة بالعقود الحكومية،



إلى قفزات في إنتاج ودخل هذه الصناعة، وفي مجمل النمو الصناعي السوري باعتبارها تؤمن مدخلات إنتاج هامة وبتكلفة أقل، إنها فرصة لا يتم استغلالها إلا عبر رفع دوري لأسعار منتجات القطاع العام الصناعي ورغم الحاجة إلى هذا الرفع إلا أن اللجوء إلى هذا الإجراء فقط سيفقد الصناعة العامة ميزتها الأساسية.

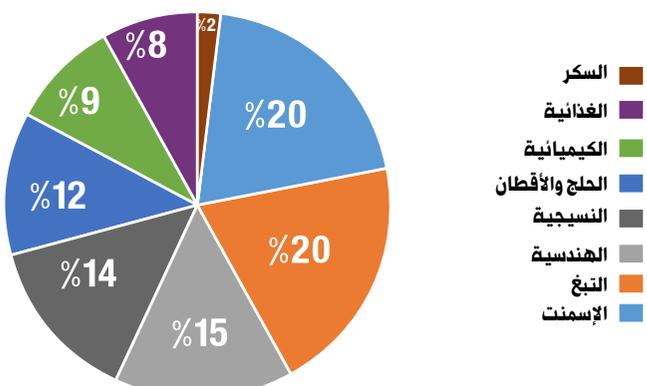
الأزمات أثبتت أن الملكية العامة أكثر مرونة وقابلية للاستمرار ومواجهة الظروف المعقدة، وذلك لأن السعي إلى أقصى ربح ليس محدد العمل... وكلما تعقدت الأزمات وضقت الظروف كلما دفعت الظروف نحو إعادة تفعيل هذه البنى الاقتصادية المتوقفة منها، أو العاملة بطاقتها الدنيا، ولكن ما يعيق هذه العملية حتى اليوم هو تحكم عقلية الفساد والربح الضيقة بمقدار تمويل الصناعات العامة...

تأتي من جانبيين، الأول: أنها تمتلك سوقاً داخلية واسعة نسبياً، متمثلة في حاجات الجهات الحكومية والتعاقد فيما بينها، إضافة إلى أن بعضها لا يزال يمتلك ميزات بعمله في سوق إنتاج المواد الأولية الأساسية، مثل: امتلاكها لاحتكار التبغ، وامتلاكها لأكبر معامل الغزول في السوق السورية وغيرها.. أما الميزة الأهم، فتتمثل في معدلات ربحها المنخفضة، والآتية من التسعير وعدم تحريك أسعارها مع تقلبات التضخم، وهو ما يحقق لها طلباً عالياً في المراحل التي تضطرب فيها السوق والمنافسون نتيجة عدم القدرة على التسعير، وتبقى منتجاتها تباع بأسعار أقل من سعر السوق المتحرك مع تحركات الدولار.

إن زيادة الإنفاق الاستثماري على الصناعات العامة لتبديل خطوط الإنتاج، وتوسيع عدد العمال، وإعادة صناعات هامة متوقفة، يمكن أن تؤدي

حققت الصناعات العامة ربحاً في منتصف 2020 يعادل 10% من التكاليف الإجمالية بينما كانت هذه النسبة في عام 2015 تقارب 2,3%

توزع مبيعات الصناعات العامة منتصف 2020





دول الإقليم 11,5 ألف دولار للفرد وأعلى من الدخل السوري في حينه بـ 1,9 مرة. أي: إن أي مواطن في دول المنطقة «مع استثناء دول الخليج» يستطيع أن يشتري بدخله الوسيط السنوي بضائع وحاجات تعادل أربعة أضعاف ما يستطيع أن يشتريه السوري بدخله داخل بلاده!

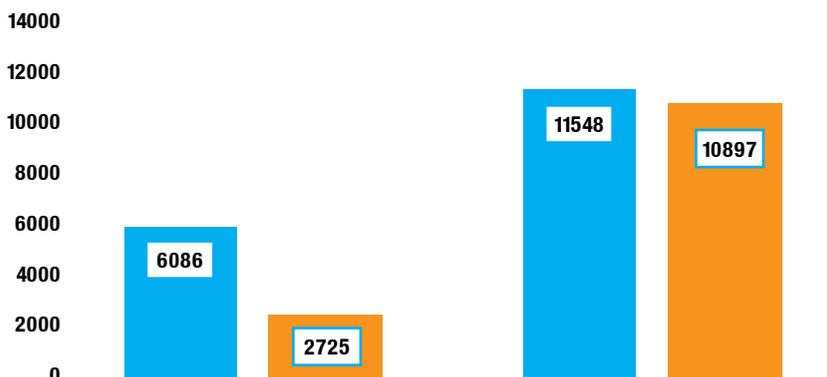
العربي 15 ألف دولار تقريباً، ولكن أعلى من الوسيط السوري: 5,5 مرة! أما بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «باستثناء دول الخليج عالية الدخل» فإن ووسطي دخل الفرد 10,8 ألف دولار سنوياً و4 أضعاف الدخل الوسيط للفرد السوري. أما في عام 2010 فقد كان ووسطي دخل الفرد في

الوسيطي 100 ألف للفرد وللعامل 10 آلاف!

إن ووسطي الدخل الفردي السوري في 2018 والبالغ 2700 دولار تقريباً، يعني أن كل سوري يحصل ووسطياً على دخل شهري 225 دولار! كانت تعادل في عام 2018: 100 ألف ليرة تقريباً. بينما فعلياً كان الأجر الوسيط للعامل بأجر 40 ألف ليرة شهرياً، وهو ليس له وحده، بل كان ينبغي أن يعيل ووسطياً 4 أشخاص على الأقل، أي: إنه لا يتعدى فعلياً 10 آلاف ليرة للفرد من أسر القوى العاملة.

إن سياسة تثبيت الأجور السورية عند حدود دنيا، وارتفاع معدلات البطالة هي واحدة من أهم تجليات سوء توزيع الدخل في سورية، فبينما يفترض أن يحصل كل فرد على دخل ووسطي يعادل 100 ألف ليرة شهرياً، فإن الفرد في أسرة العامل بأجر يحصل على 10 آلاف ليرة من أجر عمله الشهري!

الدخل الوسيط للفرد سنوياً بتعادل القوة الشرائية «القيمة الفعلية للبضائع التي يمكن شراؤها في السوق المحلية» - دولار



وسطي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «دون دول الخليج عالية الدخل»

2010 2018

دخل الفرد الفعلي في سورية...

الترتيب الـ 20 الأقل عالمياً

نشرت منظمة الإسكوا تقديراً لدخل الفرد السوري حتى عام 2018 وذلك وفق مقياس القوة الشرائية للدخل، أي: مقدار السلع والخدمات الفعلية التي تستطيع تأمينها في السوق المحلية بالدخل المتاح. وتتيح هذه البيانات إجراء مقارنة بين مستوى الدخل الوسيط للفرد في سورية وبقية دول العالم بالمقياس ذاته...

عشائر محمود

وبالمقارنة مع اليمن مثلاً، وهي في حالة نزاع وتشهد واحدة من أكثر أزمات الغذاء حدة، فإن دخل الفرد الوسيط لا يزال: 3688 دولاراً للفرد، بينما العراق مثلاً التي تصنف كدول نزاع واضطراب أيضاً، الدخل الوسيط للفرد فيها 11 ألف دولار سنوياً.

ضمن الدول الأقل تطوراً

إن الدخل الوسيط للفرد السوري بواقع 2700 دولار سنوياً تقريباً، يعني أننا على حافة التصنيف للدول الأقل دخلاً والمثقلة بالديون، والتي ووسطي دخل الفرد فيها 2640 دولاراً.

ووفق تصنيفات البنك الدولي لمستويات الدخل، لا يزال الدخل السوري أعلى بقليل من ووسطي الدخل في شريحة الدول الأقل دخلاً والبالغة: 2489 دولاراً سنوياً للفرد. ولكن وفق تصنيف الأمم المتحدة، فإن سورية أصبحت في عداد الدول الأقل تطوراً، حيث ووسطي الدخل الفردي في هذه الدول: 3118 دولاراً سنوياً.

أما بالمقارنة مع المجموعة التي كنا ننتمي لها من حيث مستوى الدخل، وهي مجموعة الدول المتوسطة الأقل دخلاً، فإن الوسيط في دول هذه المجموعة أصبح: 6833 دولاراً سنوياً للفرد، وضعفي ونصف الدخل الوسيط للفرد السوري اليوم!

يعتبر الدخل الوسيط للفرد في سورية بالقدرة الشرائية أقل منه للفرد في دول الإقليم تاريخياً واليوم تفاقم الوضع لحد بعيد

فجوة بالمقارنة مع الإقليم قديمة جديدة!

يعتبر الدخل الوسيط للفرد في سورية بالقدرة الشرائية أقل منه للفرد في دول الإقليم تاريخياً، واليوم تفاقم الوضع لحد بعيد. فالوسيطي في دول العالم العربي كان في عام 2010: 15 ألف دولار، وأكثر من ضعف الوسيط السوري في ذلك الحين، أما اليوم، فلا يزال ووسطي دخل الفرد في العالم

تراجعت القدرة الشرائية للدخل السنوي للفرد السوري بنسبة: 56% بين عامي 2010-2018، وقد شهد هذا الدخل تحسناً طفيفاً في عامي 2017-2018 وذلك بسبب الاستقرار النسبي في سعر صرف الليرة، ومستوى الأسعار خلال هذين العامين. ومن المؤكد أن هذا المعدل تدهور في عام 2019 وعاد للتراجع مع ارتفاع سعر الصرف وتضخم الأسعار والركود العميق، وتوقف النمو والإنتاج الذي تشهده البلاد.

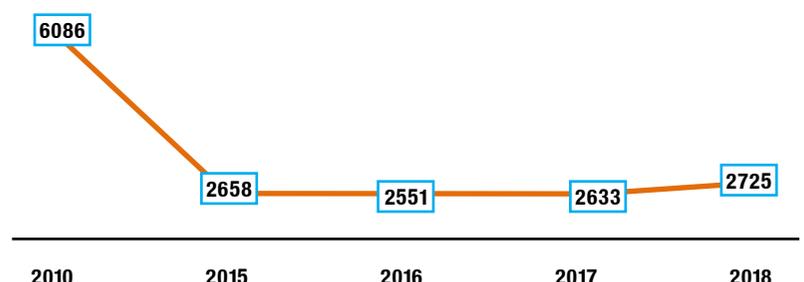
ثاني أفقر دولة في آسيا والـ 20 عالمياً

إن المقارنة مع بيانات البنك الدولي للدخل الوسيط للفرد بتعادل القوة الشرائية، تشير إلى أن الدخل السوري يصنف الـ 20 الأقل دخلاً عالمياً، والدول الـ 19 الأقل دخلاً من الدخل السوري هي بمعظمها دول في وسط وجنوب القارة الإفريقية، وهي الدول التي عانت من نزاعات طويلة ويعاني معظمها من أزمات غذائية متتالية... أقلها بورندي 780 دولاراً للفرد، وأعلىها مالي 2400 دولار. أما في آسيا فنصنف ثاني أقل الدول دخلاً تسبقنا فقط أفغانستان بدخل ووسطي للفرد 2293 دولاراً سنوياً، بينما يعتبر دخل الفرد الوسيط في هايتي أقل من الدخل السوري، وهي تقع في أمريكا الوسطى بدخل 1800 دولار سنوياً للفرد.

أفقر من ووسطي دول النزاع

الدخل الوسيط في سورية هو أقل من الدخل الوسيط في مجموعة الدول التي يصنفها البنك الدولي على أنها حالات دولة هشّة ونزاع، حيث الوسيط في هذه الحالات لا يزال: 4960 دولاراً للفرد وضعف الوسيط السوري.

الدخل القومي للفرد السوري بتعادل القوة الشرائية



دولار سنوياً

تقييد توجه الأموال إلى الصين... مسألة صعبة!



تحقق الصين معدلات نمو مرتفعة و6 أضعاف وسطي النمو في مجموع الدول المتقدمة، كما أن مؤشرات تعافي النمو الهامة خلال 2020 بالقياس إلى استمرار الركود العالمي... تفتح احتمالات توسع التدفق الاستثماري والمالي العالمي إلى الصين، ورغم التحفظ الصيني في إطلاق استثماراتها المالية عالمياً وزيادة ضبطها لخروج الأموال منذ عام 2015 تقريباً، إلا أنها تزيد من مرونة تدفق الأموال الدولية إليها...

قاسيون

تبلغ سوق سندات الدين الصينية 16 تريليون دولار، وقد أصبحت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، بينما انتقلت اليابان إلى المركز الثالث... حيث يبلغ إجمالي سوق سندات الدين الأمريكية: 36 تريليون دولار من ضمنها سندات الدين الحكومي التي تقارب 14,4 تريليوناً، وهي سوق مرشحة لخسارة أموال واستثمارات هامة مع المخاطر المالية الناجمة عن التراجع الكبير في المؤشرات المالية الأمريكية، سواء نسبة الدين إلى الناتج، أو عجز الحكومة، وحتى الحديث عن انهيار الدولار في العام القادم، الصادر عن أكاديميين من قلب المنظومة الغربية وأخرهم ستيفن روش الرئيس السابق لمجلس إدارة بنك مورغان ستانلي- آسيا.

سوق السندات الصينية تتوسع بشكل كبير، إذ بين عامي 2016-2020 ارتفعت الاستثمارات في سندات الدين الصينية بنسبة 77% بعد أن كانت تقارب 9 تريليونات دولار.

وسندات الدين الصينية هذه، هي الأوراق المالية التي تصدرها جهات حكومية وغير حكومية صينية وتفتحها للاستثمار المحلي والعالمي. معظم هذه السندات تصدر عن الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والبنوك الأساسية المملوكة للدولة، بالإضافة إلى شركات الدولة والشركات الأخرى في الصين، وهي طريقة للحصول على التمويل سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الدولية. وهي بالجزء الأعظم منها ديون بالعملة الصينية «اليوان» إذ رغم ضخامة سوق التمويل عبر

السندات في الصين، إلا أن مساهمة المستثمرين الأجانب فيها لا تزال قليلة وتقارب: 2,4% تقريباً وحوالي: 380 مليار دولار في 2019.

مع الإشارة إلى أن التمويل الأجنبي عبر السندات ينمو بتسارع هام مع توسع إدراج الصين لسندات دينها في أسواق السندات المرجعية العالمية، وأخرها سيكون مؤشر السندات الحكومية العالمية (WGBI) والذي من المحتمل أن يضيف 150 مليار دولار إلى هذه الاستثمارات. وذلك بعد أن كانت الصين قد انضمت سابقاً إلى مؤشرات جي بي مورغان، وبلومبرغ، وباركليز.

أما في جانب آخر هام من جوانب جذب الأموال الدولية، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في استثمار شركات أجنبية تقيم منشآت وأعمال لها على الأراضي الصينية، فإن الصين هي أيضاً الوجهة الثانية عالمياً لهذه الاستثمارات، بمقدار يقارب: 140 مليار دولار في عام 2019 ومعدل نمو يقارب

5,8% سنوياً.

حيث إن نسبة 28% من هذه الاستثمارات تذهب إلى قطاع التكنولوجيا العالية، وما يعادل في 2019: 39 مليار دولار. بالمقابل فإن التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الوجهة الأولى عالمياً وهي الولايات المتحدة بلغت: 251 مليار دولار في 2019 و81 ضعف الاستثمارات المتدفقة للصين.

المواجهة الأمريكية مع الصين تعتمد على وزن الأموال الدولية المستثمرة في القطاع المالي الأمريكي، والمعتمدة على الحكومة إلى حد بعيد، سواء عبر سندات دين الحكومة أو السندات الأخرى التي تضمنها حكومة الولايات المتحدة.

إذ تسعى الولايات المتحدة إلى منع خروج هذه الأموال وتوجهها إلى المواضيع الأخرى مع تقاوم الأمانة المالية الدولية، ولكن سيكون على الولايات المتحدة أن تقف في وجه بعض الحقائق والقوانين الموضوعية

قد تلجأ الولايات المتحدة إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المستثمرين ومنع خروج المستثمرين الماليين من السوق الأمريكية بكل الطرق الممكنة

التي تقول: إن معدل النمو والمؤشرات الكلية للصين ومستوى الثقة بالأداء الحكومي الصيني، جميعها تعني تحصيل عوائد أعلى من الاستثمار المالي فيها، وتحديداً مع تراجع العوائد أو الدخل المتحقق من الاستثمار في السندات في الولايات المتحدة، وفي مجموع الدول المتقدمة مع استمرار سياسة انخفاض معدلات الفائدة إلى ما يقارب الصفر، أو أقل منه...

وقد تلجأ الولايات المتحدة إلى تقييد حركة رؤوس الأموال ومنع خروج المستثمرين الماليين من السوق الأمريكية بكل الطرق الممكنة لمواجهة هذا الاتجاه الموضوعي... سواء عبر القوانين الحمائية أو عبر العقوبات على الصين، وصولاً إلى محاولات «تدمير النمو الصيني». وذلك في ظرف أزمة اقتصادية يرتفع فيها وزن استخدام أدوات «القوة السياسية» لمواجهة تغير موازين القوى الاقتصادية الواضحة، أدوات تتنوع من القوانين إلى الحروب.

الركود الأمريكي قد يصل 50%...



والاعتماد على العجز، وهي عمليات تؤدي دائماً إلى انخفاض العملات، ووفق رأيه فإن الدولار لم يعد محصناً ويمكن أن يواجه الاتجاه ذاته.

محذراً من أن المؤشرات تدفع للحساب إلى دخول الولايات المتحدة في ركود مضاعف وبنسبة تقارب 50% تراجع... وكان روش قد كتب سابقاً: «مرحلة الميزة الخارجية للدولار الأمريكي باعتباره عملة الاحتياطي الدولية الرئيسية تنتهي، لمدة 60 عاماً كان العالم يشككي من هذا الموقع المميز للدولار، ولكن لا يفعل شيئاً، ولكن هذه الأيام قد ولت».

روش هو بروفيسور في جامعة بيل الأمريكية، وهو رئيس مجلس إدارة سابق لبنك مورغان ستانلي آسيا، كما أنه كبير الاقتصاديين فيه، وهو موظف سابق في قسم التحليل في الفيدرالي الأمريكي. أي أنه ليس اقتصادياً نقدياً، بل هو جزء من الأكاديميين العاملين في المنظومة المصرفية الأمريكية وفي واحد من أكبر مصارفها. أشار روش إلى أن مؤشرات اختلال التوازن المالي تتصاعد بوتيرة عالية، حيث تسجل معدلات الادخار اتجاهات سلبية، وكذلك مؤشر الحساب الجاري

صرح الاقتصادي الأمريكي ستيفن روش لوكالة CNBC الأمريكية، أن فكرته التي كانت تبدو مجنونة حول انهيار الدولار، لا تبدو مجنونة كثيراً اليوم. وكان روش قد توقع في حزيران الماضي بأن الدولار سينهار خلال عامين، ليعود اليوم ويؤكد بأن انهيار الدولار سيكون نهاية 2021.

حصص التموين السوفيتي و«العدالة في الحرمان والوفرة»



ولدت الاشتراكية السوفيتية في ظروف عصيبة وحوربت من تحالف دولي عدواني ومن الرجعيين بالداخل، وقطعت عنها جغرافياً مصادر الغذاء والطاقة، ومع ذلك استطاعت سلطة العمال والفلاحين انتزاع أعرق عدالة ممكنة من فم الحصار والحرب الأهلية 1917-1921، مثل: التوزيع المجاني للخبز ولو كان شحيحاً، مروراً بنورة التصنيع والتجميع الزراعي، حيث خصّصت لكل عامل وعاملة بالوظائف العضلية عام 1930 حصة رخيصة السعر مدعومة: يومياً 800 غ خبز، وشهرياً 4400 غ لحوم و1500 غ سكر و1200 غ سمك و300 غ زبدة، وحصص أقل قليلاً لعمال الوظائف غير العضلية، فاستفاد المنتجون من خير الذي صنعه وزرعوه في وطنهم بواقع 26 مليون مستفيد (مع عوائلهم ضمناً) ليرتفع المستفيدون بعد 4 سنوات فقط إلى 50 مليوناً (أي: ثلث السكان) عام 1934!

■ يفغيني تشوسودوفسكي
تصريب وإعداد: د. أسامة دليقان

كان هدف الحصص التموينية ضمان إعادة توزيع الدخل الوطني لحماية الشرائح منخفضة الأجر من الطبقة العاملة السوفيتية، من جهة، ولجل الإضافات النقدية إلى أجور الشرائح الأعلى من العمال الصناعيين بمثابة حافز مباشر لزيادة إنتاجية العمل، من جهة أخرى.

بدا التموين كمبادرة شعبية

فكرة تخصيص حصص تموينية لم تبدأ دفعة واحدة، ولا بشكل مركزي من الحكومة السوفيتية، بل من بعض السوفياتيات أولاً، بدءاً بـ«لينينغراد» (الفكرة عام 1928) وتنفيذها عام 1929، ثم أصدر سوفييت مدينة موسكو قراراً ببيع الخبز بسعر مدعوم للعمال على البطاقة التموينية منذ شباط 1929. وبعد فترة ظهرت ضرورة توسيع النموذج ليشمل مواداً غذائية مهمة أخرى، مثل: السكر، والشاي، والبرغل، والزيت النباتي، والزبدة، وسمك الرنكة المملح، واللحوم الحمراء، والبطاطا، والبيض، والمعكرونة، والمعلبات، والمعجنات والحلويات. ثم المواد غير الغذائية أيضاً. ومع المراحل الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى (1931) بات نظام توزيع الحصص التموينية شاملاً تقريباً في المدن.

مع ذلك لم يكن هناك حظراً قاس ولا سريع يمنع بيع الأغذية من مصادر أخرى، فيمكنك الحصول على كميات إضافية من المواد نفسها من السوق لكن بأسعار أعلى، إضافة إلى السلع الترفيئة والثقافية وما شابه. وتمتع أعضاء الجمعيات التعاونية بامتيازات إضافية، بالنسبة للشاي والزبدة مثلاً. ورغم اقتصار حصص الحليب على الأطفال فقط وليس الكبار، لكن كان هناك حرص على تأمينها رغم صعوبة الانتظام في ذلك، وكانت هناك حصص تموينية من الألبسة أيضاً، لكن من خلال إصدار «رخص» قانونية مختلفة عن البطاقات التموينية الغذائية.

وكان عمال الصناعات الثقيلة عملياً من شريحة المستهلكتين ذوي الامتيازات الأكبر. وفي عام 1931 انتقلت صلاحية إصدار البطاقات التموينية من يد التعاونيات إلى يد الحكومة والبلديات. ونظراً لاتساع الشاسع

لمساحة البلاد وتفاوت ظروف المناطق من حيث موقعها الجغرافي بما يتعلق بوفرة الغذاء، صار من الضرورة بمكان تصنيف المناطق في فئات مختلفة من حيث حجم الدعم التمويني المطلوب.

يجدر بالذكر، أن أجور السكن والمواصلات والسفر كانت مدعومة لجميع السكان، بغض النظر عن انتمائهم الطبقي، وكذلك الأمر بالنسبة للوجبات الجماعية «المشاعية» التي شكلت إضافة حيوية تكمل الحصص التموينية الأساسية. وهذه الأخيرة كانت أصلاً لمساعدة سكان المدن، نظراً إلى أن الفلاحين بوصفهم بالطبع منتجين للغذاء فلم يكونوا بحاجة لبطاقات غذائية، بل كان يفترض أنهم بعد أن يقاوضوا محاصيلهم مع الدولة، وأن يتبقى لديهم ما يكفي حاجتهم منها، وربما أكثر، لأن ظاهرة انتشار المضاربة بالغذاء كانت تشير إلى أنهم كانوا يبقون حتى على ما يزيد عن حاجتهم، إما بسبب امتناع بعضهم عن تسليم ما يتوجب عليه إلى الدولة، أو لأنه كان يفتقر على نفسه طوعاً بجزء من استهلاكه الغذائي، من أجل أن يقاوضه بحاجيات أخرى. وفي الأرياف شجعت الدولة الفلاحين على تسليم محاصيلهم لها بأسعار محددة، مقابل تزويدهم بالمنتجات الصناعية وحاجياتهم المنزلية بكميات تتناسب مع المحصول الزراعي الذي يسلّمونه. وهو نظام استفاد منه نحو 25 مليون فلاح، وأطلق عليه اسم «أوتوفاريفاني» والتي تعني «التحويل إلى بضائع». كما تم استخدام حوافز تعامل تفضيلي للفلاحين الكولخوزيين من أجل تشجيع باقي الفلاحين للانضمام إلى الكولخوزات [المزارع التعاونية وهي غير «السوفخوزات» التي هي المزارع المملوكة للدولة السوفيتية].

هل كان يوجد قطاع خاص؟ طبقاً لتقرير سوفييتي رسمي (1933) عن تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، فإن «السوق الحرة» كانت

تؤمن 33-36% من السلع الاستهلاكية عام 1928، وانخفضت إلى 25-27% أعوام 1929-1930. ثم بحلول عام 1932 تلاشت تجارة المفرق الخاصة تماماً من أماكن ثابتة، بسبب أنها حظرت قانونياً. وتحول ما تبقى من الطبقة التجارية إلى نشاط المضاربة التي كانت غير شرعية ومحظورة بالقانون أيضاً. الإطعام العام كنموذج «مركزي-لامركزي» شكل الإطعام العام جزءاً حيوياً من نظام الحصص التموينية، حيث كانت تقدم وجبات بسعر رخيص، إضافة للحصص التموينية الغذائية الأساسية التي تسمح بها البطاقات. وأولت الحكومة السوفيتية اهتماماً كبيراً بتطوير الإطعام العام، ليس فقط لما له من دور في تحويل الفردانية لدى الناس إلى روح جماعية، بل وكان الإطعام العام في زمن تقنين الحصص التموينية جذاباً بشكل خاص، لأنه كان بلا شك اقتصادياً في الطعام والوقود والوقت، ولذلك تلقى كل الدعم والتشجيع الرسمي، ولا سيما في الخطة الخمسية الأولى، وأعطى نتائج باهرة.

كانت شبكة المطاعم العمومية بأكملها تحت الإشراف العام للاتحاد المركزي للتعاونيات الاستهلاكية «سينتروسويو» ووزارة تغذية الشعب» الملحقة بمفوضية الشعب لشؤون الإمداد، التي تشرف أيضاً على برنامج الحصص التموينية. ورغم ذلك كان نظام الإطعام العمومي إلى حد ما يعمل خارج إطار الإمداد التمويني المركزي. ورغم أن معظم الطعام الذي يقدم كانت تؤمنه الدولة، لكن كلما كان الإطعام الجماعي يتنامى أكثر، كلما تزايد صعوبة تخصيص الدولة لمخزونات كافية من المواد الغذائية لهذا الغرض. ولحل هذه المشكلة بالذات وإعادة تجديد الإمدادات المحدودة المخصصة، حثت الحكومة فروع إطعام الموظفين المحلية في كل مؤسسة ومصنع ومشروع «وكانت تسمى اختصاراً Z.R.K.» وفروع وزارة إمداد العمال

«المعروفة اختصاراً O.R.S.» والمرتبطة بما يعرف بأنظمة التعاونيات المصنعية المغلقة، حثتهم جميعاً على أن يطور كل فرع منهم بنفسه قواعده الغذائية بالاعتماد على ذاته. ووفقاً للإحصائيات الرسمية حققت هذه النشاطات المستقلة في الحصول على الطعام زيادة في تأمين القوام الطعمي لمطابخ المصانع والمؤسسات بنسبة 15-25%. وتم إنجاز تنظيم التزود الذاتي أو المحلي بواسطة شراء الطعام من المزارع التعاونية ضمن نموذج من الجمعيات اللامركزية، وكذلك بواسطة قيام المؤسسات أو المصانع نفسها بإنشاء مزارعها وبساتينها الخاصة بها. وأصرت الحكومة السوفيتية وستالين على وجه الخصوص على إنشاء حزام من الإمدادات الغذائية حول كل تجمع صناعي وحضري، وحتى في ظل ظروف فترة التقنين التمويني، تم التأكيد على أنها هذه اللامركزية في الإمداد الغذائي ستظل سمة استراتيجية للتطور الاقتصادي اللاحق. فحتى عندما انفرجت حدة الأزمة الغذائية، واصلت الحكومة رعايته وتطوير تلك الأحزمة، الأمر المفيد دائماً لاستهلاك سكان الحضر للحضرات والفواكه المبكرة أو سريعة التلف، ولا سيما في بلد لا توجد فيه حاجة للتخصص الإقليمي المفرط، وكذلك بسبب تأخر سرعة تطور وسائل النقل آنذاك عن الحاق الكافي بسرعة التقدم الاقتصادي العام. وأدرك المخططون السوفييت حدود المركزية في التخطيط وطبقوها ضمن الضرورة.

يفغيني تشوسودوفسكي: باحث ومحاضر سابق في «معهد جنيف لخريجي الدراسات الدولية»، وتم إعداد المادة من دراسته المعنونة «الحصص التموينية في الاتحاد السوفيتي» والمنشورة في مجلة «مراجعة الدراسات الاقتصادية»، حزيران 1941، المجلد 8، العدد 3، ص 143-165.

اصر السوفييت
على إنشاء حزام
من الإمدادات
الغذائية حول كل
تجمع صناعي
وحضري لتظل
هذه اللامركزية
في الإمداد الغذائي
سمة استراتيجية
للتطور الاقتصادي
اللاحق

عندما كانت اليونان وقبرص «براغيث» بنظر الغرب!



لا يبدو حتى اللحظة أن حلاً لازمة شرق المتوسط يلوح في الأفق، فالوضع لا يزال متوتراً على الرغم من قيام تركيا بخطوات ملموسة كان أبرزها: سحب سفينة الأبحاث والتقيب والسفن العسكرية المرافقة لها، وإطلاق المباحثات التركية-اليونانية، هذا ما يطرح سؤالاً حول صدق نوايا «الذئب في رعاية القطيع»!

يمكننا القول: إن تحريك هذا المشروع مجدداً يعني رسالة أمريكية لتركيّا، أنها لن تكون جزءاً من مشاريع غاز المتوسط، أي محاولة لإيهامها بأن لا حل يمكن أن يجري صياغته ضمن مفاوضات ما يعني العودة إلى التصعيد العسكري، أو أن تقدم تركيا تنازلات فيما يخص علاقتها مع روسيا تحديداً، ويضع هذا المشروع اليونان وقبرص كراس حربة في مواجهة تركيا، وهو ما يمكن تشبيهه بطعم لاصطياد الفريسة عبر جرها لمزيد من التصعيد. عبر استغلال السلوك التركي الذي حاول فرض الأمر الواقع قبل الدخول في المفاوضات أو الوصول إلى اتفاقات نهائية.

تملك تركيا ساحلاً هو الأكبر على البحر المتوسط، ولهذا السبب تطالب بأن تحصل على حصة من ثروات هذا البحر، وتقول: إنها تريد أن تحصل على هذه الحصة عبر حوار يشمل دول البحر المتوسط كلها، لكن هذا الطرح التركي ما زال مرفوضاً، ولا يمكننا تجاهل أن أحد أسباب هذا الرفض هو السلوك التركي الذي لم يعط التطمينات الكافية بعد، لكن السبب الرئيس هو الدعم الذي يقدمه الغرب لمن يعرقل هذه التفاهات، وخصوصاً أنه لا يبدو أن دول البحر المتوسط شديدة الحساسية لتقاسم ثروات هذا البحر حتى مع أطراف بعيدة! فالكيان الصهيوني يقترح ضم دولة الإمارات إلى منتدى الغاز هذا، وهي الدولة التي لا مبرر جغرافياً لوجودها ضمن هذا المنتدى، لكنها تقدم فروض الطاعة للكيان وللولايات المتحدة، وهذا يكفي لأن تكون شريكاً في الغاز! إذ كانت دول شرق المتوسط جادة في إيجاد توافقات فيما بينها فالتطبيع المضمونة لذلك تمر عبر احترام ثروات هذه البلدان من قبرص - أصغرهما إلى تركيا وإيطاليا، ولن يكون من الممكن التوصل لهذا النوع من التوافقات إذا تركت الأمور للكيان الصهيوني والولايات المتحدة لإدارة هذا الملف

المفاوضات تتراقق بقصف عنيف لجبهات الخصم، ويمكن القول: إن الخطوات التصعيدية التي تجري إنما هي لتحسين موقع المتفاوضين على الطاولة لإحراز أفضل اتفاق ممكن، لكن شكلاً آخر يجب اتباعه تحديداً في النزاعات ذات الحساسية المرتفعة ودرجات الخطورة المرتفعة، مثل ما يعرف بإجراءات ذات الثقة، أي: قيام الأطراف المتنازعة باستبدال مبادرات حسن النوايا بلغة التهديد، فسحب السفن التركية في الأيام الماضية يجب أن يقابل بخطوات مشابهة، هذا إذا افترضنا أن رعاة هذا التوافق جادون بإيجاد مخرج حقيقي لكن الأمور في الواقع أعقد من ذلك.

فهناك لا شك أطراف تركية ويونانية وأوروبية ترى إمكانية لإيجاد أرضية للتوافق، بينما يتضح أن بعض الخطوات التصعيدية التي تجري تهدف للضغط على المفاوضات من الخارج لا نصرة لطرف على حساب آخر بل أملاً بإفشالها.

على سبيل المثال لا الحصر

استضافت القاهرة يوم الثلاثاء 22 أيلول اجتماعاً ضم 6 دول في محاولة لإطلاق «منتدى غاز شرق المتوسط»، وجاء هذا امتداداً للقاءات قديمة عقدت تحت رعاية ومباركة أمريكية، يؤمن هذا «التحالف التجاري» مجموعة من الأهداف الأمريكية، فهو يضم مصر والأردن واليونان والكيان الصهيوني وقبرص وإيطاليا والسلطة الفلسطينية «التي تقيبت عن الاجتماع الأخير»، بصفتهم أعضاء مؤسسين، فإلى جانب الحلم الأمريكي بأن يؤمن هذا المشروع بديلاً عن الغاز الروسي في أوروبا، يطمح بشكل واضح إلى فرض عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني على أرض الواقع، وعبر ربطه بمصالح اقتصادية للبلدان المحيطة، لكن ما يهمنا من هذا المشروع عند نقاش الأزمة التركية-اليونانية أنه يستثني تركيا وليبيا، وإذا أردنا استخدام لغة بسيطة سهلة الفهم

بعض الخطوات التصعيدية التي تجري تهدف للضغط على المفاوضات من الخارج لا نصرة لطرف على حساب آخر بل أملاً بإفشالها

من يتحمل المسؤولية؟

ليس من الصعب على أحد أن يدرك أن المسؤولية حول ما يجري يتقاسمها عددٌ من الدول بما فيهم تركيا واليونان، لكن الأحداث تبدو ملفتة، فدول شرق المتوسط قلقة من تصعيد أكبر ومع ذلك لا يستطيع أحد إيقاف ما يجري، كما لو أن خيوط اللعبة في مكان آخر، وهذا هو الحال بالفعل!

فالمحادثات التي تجري بين اليونان وتركيا في مقر الناتو تشكل تطوراً إيجابياً دون شك، لكن بعض رعاة هذه العملية لا يبدو أنهم يرغبون بتطبيق النزاع حقاً، فالخطوات التصعيدية التي قامت بها تركيا سواء باتفاقية ترسيم الحدود مع «حكومة الوفاق» الليبية، أو عبر إرسال سفينة التقيب مع حراستها، لم تقابل في الواقع بأية محاولات للتهنئة، فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أعلنوا دعمهما لليونان، ولم تقف الأمور عند الدعم الدبلوماسي والسياسي بل جرت خطوات عسكرية ملحوظة، مثل: الإعلان عن بيع فرنسا 18 طائرة مقاتلة لليونان وأربع فرقاطات، بالإضافة إلى مروحيات بحرية وطوربيدات وغيرها من المعدات العسكرية وهذا ما أكدته رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس. وبالإضافة إلى ذلك خرجت أصوات من مجلس الشيوخ الأمريكي تقول: إن الولايات المتحدة تدرس إمكانية نقل قاعدة أنجريك من تركيا إلى جزر اليونان بما فيها من ترسانة نووية، أما وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو والذي «يصر» على ضرورة «الابتعاد عن التصعيد العسكري» أعلن قبل فترة قصيرة أن بلاده رفعت حظر توريد السلاح المفروض على قبرص منذ 1973. يضاف إلى هذا التصعيد العسكري تهديد مستمر وغير منقطع بفرض عقوبات على تركيا.

التهديد للمفاوضات

بعض دروس التاريخ تؤكد أن ساعات

■ علماء أبو فراج

تورد عدة مصادر تاريخية منها كتاب «رهينة التاريخ: قبرص من العثمانيين إلى كيسنجر» للكاتب البريطاني كريستوفر هيتشنز عن مشادة كلامية جرت بين السفير اليوناني إلى الولايات المتحدة الكسندروس ماتساس والرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام 1967، فبعد أن قام السفير اليوناني بتوجيه انتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية وتدخلها في شؤون بلاده، كان رد الرئيس الأمريكي صامداً، فتورد السجلات عن جونسون قوله: «استمع إلي يا سعادة السفير، نبأ لبرلمانكم ولدستوركم، فالولايات المتحدة بمثابة فيل أما قبرص واليونان فهما أشبه بالبراغيث! وإذا قامت البراغيث الصغيرة بإزعاج هذا الفيل فلربما يقوم بسحقهم بخرطوم»، ويبدو أن التهديدات الأمريكية هذه لم تقف عند الكلام البذيء والمسيء، بل جرت ترجمتها على شكل أفعال، فقد أظهرت الولايات المتحدة موقفها من البرلمان والدستور اليوناني عندما وقفت وراء الانقلاب الذي قاده مجموعة من اليمينيين المتطرفين في العام ذاته، لتعيش اليونان تحت هذا الحكم المتطرف الذي عرف باسم «السنوات السبع»، وإن كان لا مجال لاستعراض تلك الأحداث التاريخية المهمة في حياة اليونان ودورها في صراع المحاور الدولية الأساسية، إلا أن هذه القصة البسيطة تظهر بوضوح كيف ينظر الغرب إلى اليونان وقبرص ولا يمكن القول: إن هذا الموقف تغيير بعد هذه السنوات، فالغرب يستخدم اليونان اليوم كأحد عناصر التفجير في شرق المتوسط، ولا يراعي أن هذه البلدان وإن كانت صغيرة في الحجم إلا أن دفعها مع غيرها للأفعال المتهورة سينتج كارثة لا محالة.

المحادثات التي تجري بين اليونان وتركيا في مقر الناتو تشكل تطوراً إيجابياً دون شك لكن بعض رعاة هذه العملية لا يبدو أنهم يرغبون بتطبيق النزاع حقاً

ظهر خلال الفترة القريبة السابقة موقفان من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أنتجا جدلاً سياسياً وإعلامياً كبيراً في الأوساط الأمريكية، الأول: تصريحه حول المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، والثاني: رفضه التعهد بالنقل السلمي للسلطة في حال خسارته بالانتخابات المقبلة.

الولايات المتحدة: تناقضات عدة تشترك في منبعها



قال ترامب قبل أسبوعين، بأن القادة في البنتاغون «لا يريدون فعل شيء سوى شن الحروب كي تبقى جميع الشركات الجميلة- المصنعة للقنابل والطائرات وكل شيء آخر- سعيدة»، بانتقاد منه للتعاون بين وزارة الدفاع والشركات الصناعية العسكرية الأمريكية، حيث تعمل الواحدة منها لصالح الأخرى تحقيقاً للأرباح في القطاع العسكري، عبر شن الحروب في الخارج، وتصدير وبيع الأسلحة في مناطق التوتر.

بينما يتفق الجميع على تسمية الحرب الباردة بالفترة التي تلت العالمية الثانية، يختلف الكثير حول تسمية ما يجري اليوم بهذا العنوان، إلا أن كلاً من الخارجيتين الروسية والصينية قد صرحتا مراراً منتقدتين، بأن سلوك واشنطن اليوم يشبه جداً سلوكها بفترة الحرب الباردة، ويقول عديد من المحللين: إن حروب الوكالة التي فُتحت خلال العقدين الماضيين في العديد من النقاط والمناطق في الكوكب إنما هي معادل لحرب عالمية ثالثة. لكن رغم اختلاف الظروف الداخلية لأمريكا بين القرن الماضي بصعودها الدولي، واليوم بهبوطها، إلا أن صيغة الحرب الباردة مرتبطة مباشرة بالردع النووي الدولي المتبادل القديم الجديد نفسه، وتناقض هذا الردع مع قدرة المجمع الصناعي العسكري على شن الحروب التدميرية واسعة النطاق التي كان أقرها عملياً نويوتي اليابان، أما كل ما تبعها فلم يحقق طموحات هذا المجمع الحقيقية، ومن هنا، كان تصريح أيزنهاور السابق بخطر المجمع على الولايات المتحدة داخلياً. المهزلة اليوم بالنسبة لواشنطن، أن هذا التاريخ الشبيه المكرر شكلاً، يختلف بمضمونه تماماً، فإذا ما كانت نتيجة الحرب الباردة السابقة انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان يمر أساساً بفترة تراجع وهبوط، فإن هاتين الصفتين الأخيرتين تنطبقان اليوم على الولايات المتحدة نفسها، فهل ستكون نهايتها انهيار الولايات المتحدة؟ بكل تأكيد، بصرف النظر عن كيفية وشكل هذا الانهيار أكان تفككاً أم تغييراً ونقياً للمنظومة الأمريكية نحو منظومة أخرى.

الانتقال السلمي من عدمه

من هذه الحال الأمريكية الداخلية

بالضرورة الربحية أولاً بقدر ما هي مسألة استمرار نفوذهم الخارجي حمايةً للدولار، وإبطاءً لتراجع وزنهم قدر الإمكان، فضلاً عن موضوعة الانسحابات العسكرية الدولية التي تقودها الآن إدارة ترامب. لكن على أية حال، ولتوضيح حالة التناقض أكثر، فإن محاولة تكسير رتبة الربح كأولوية في سياسة ترامب العسكرية، لا تعني سوى إعادة توزيع هذه الثروة والربح بين هذه القطاعات لصالح الصناعة والزراعة والتكنولوجيا داخلياً، بسياسة الانكفاء وعودة الرساميل والمستثمرين من الخارج الأمريكي نحو الداخل، استعداداً للأزمة المقبلة بانفجار فقاعة الدولار وما تحمله من خسائر. وعليه، فإن هذا الموقف من ترامب، لا يعني فتحه جبهة مع هذا المجمع بمصالحه وطموحاته فقط، وليس الآن، إنما يعكس جزءاً أساسياً من حالة الانقسام الأمريكي المزمع نفسه بين قوى الحرب والمال، التي تسعى إلى تصدير أزمة الولايات المتحدة نحو الخارج كما جرت العادة، وقوى الانكفاء التي تسعى إلى تقوية الإنتاجات الحقيقية الداخلية لاستقبال الأزمة بأقل الخسائر، وإمكانية مواجهة أعلى، ولتكون محصلة تطور الظروف الموضوعية تسير بالتوافق مع تيار الانكفاء، حيث الأزمة الجارية منذ ما قبل 2008 أضعفت وتضعف الإمبراطورية الأمريكية المعهودة خارجياً.

ترامب وأيزنهاور والحرب الباردة
«التاريخ يعيد نفسه مرتين، في المرة الأولى: كمأساة وفي الثانية: كمهزلة». من اللافات بين تصريح أيزنهاور وترامب أن كليهما صدرا في فترة مشابهة من نهاية حرب عالمية وبدايات الحرب الباردة على المستوى الدولي، وهذه ليست مصادفة.

مختلفة، أو بالمختصر على الانقسام الأمريكي نفسه. ولتغطي على حقيقة واحدة أيضاً، أنه ورغم كل التمويل الجاري لهذا القطاع، إلا أنه كان ولا يزال يمضي بمعدل وسطي عام نحو الهبوط والانخفاض من حصته من الناتج الوطني الإجمالي وفقاً لمعطيات البنك الدولي.

هل يناقض نفسه؟

في الحقيقة، ترامب كممثل عن محصلة ميزان مصالح النخبة الأمريكية بانقسامها، لا يناقض سلوكه بهذا التصريح، على العكس، يأتي متركباً مع كل نشاطه السابق والتطورات والضغط الجارية اليوم قبيل الانتخابات الأمريكية، فرغ ميزانية الدفاع لهذا العام إنما كانت نتيجة «سباق التسلح» التي دفعت أمريكا بنفسها إليه، لتكون الأولوية هنا مسألة عسكرية ودفاعية، وليها الجانب الربحي بالنسبة للمجمع لا العكس، ومن هنا أساساً، يقع أحد جوانب التناقض بين مصالح الشركات الصناعية العسكرية التي تعمل وتدفع باتجاه الربح، وبين التطور السياسي للولايات المتحدة الأمريكية بموقعها من موازين القوى الدولية اليوم، حيث تضطر وتحاول- بصرف النظر عن القدرة الموضوعية- على مناقضة بنيتها بوضع المسائل السياسية القومية قبل الربح، وهو ما يحاول ترامب فعله بشعار «أمريكا أولاً»، وأما صفقات السلاح مع السعودية فقد علق عليها ترامب وضوحاً بأنها مسألة تنافس مع الدول الأخرى بغاية سياسية، حينما قال عام 2016: «إن لم نبعم نحن كانوا سيشترون من روسيا أو الصين»، وهو ما يعمم على كل صفقات السلاح الأمريكية التي تجري في عهد ترامب، والتي تتعلق أيضاً لا

يزن بوظو

وقد أدى هذا التصريح لترامب بالتذكير بقول مشابه من الرئيس السابق دوايت أيزنهاور في خطابه الوداعي عام 1961: «يتوجب علينا الاحتراس من النفوذ المتنامي للمجمع الصناعي العسكري والتأثير على القرار السياسي الأمريكي، وهو تدخل لا مبرر له، سواء كان بطلب أو بغير طلب... من هنا فإن الاحتمال موجود للصعود الكارثي للسلطة في غير مكانها، وسيظل موجوداً، لذا، يجب علينا ألا نترك أثر هذا المجمع ليعرض حرياتنا وعملياتنا الديمقراطية للخطر...»

التصريح بالإعلام الأمريكي

حاول الإعلام الأمريكي نقاش وتسويق تصريح ترامب من الزاوية «الربحية» للمسألة، لتخلص الغالبية من المقالات والنقاشات التي نُشرت وعُرِضت بنتيجة واحدة مفادها: أن ترامب يناقض نفسه بهذا التصريح، حيث إن إدارته قد دعمت هذا المجمع بتمويله وإنتاجه وحروبه وتجارة سلاحه في الخارج، أكثر من جميع الإدارات السابقة له، واتخذوا من ذلك أمثلة عدة سواء بعدد الصواريخ التي جرى إطلاقها أو الطلعات الجوية في عدد من الدول، منها: أفغانستان وسورية والسودان، أو صفقات السلاح الكبيرة، ومنها: مع السعودية التي جرت في بدايات فترة ترامب الرئاسية، أو بالميزانية الكبيرة جداً والمخصصة للدفاع من هذا العام بالمقارنة مع ما سبقها. تحاول هذه التأويلات لتصريح ترامب إفراغ مضمونه الأساس، السياسي، والتشويش على التناقض الجاري داخل الولايات المتحدة بين نهجي الإنكفاء والتوسع، مع ما يتبع كلاً منهما من سياسات داخلية وخارجية

ليست
المظاهرات التي
خرجت في وجه
عنصرية رجال
الشرطة هي
الأولى في تاريخ
الولايات المتحدة
بل هي أشبه
بحالة دورية

الصورة عالمياً



• قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في رسالة بالفيديو نيابة عن دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في كلمة بمناسبة الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة: إن العالم سئم من الانقسام.



• أعلنت وزارة الدفاع الصينية، أنها اتفقت مع الهند على عدم إرسال المزيد من القوات إلى حدودهما

المتنازع عليهما في الهيمالايا، وتفادي أية أعمال من شأنها أن تعقد الوضع هناك.



• اتهم رئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان صباح يوم الأحد 27 أيول أذربيجان بشن هجوم على قره باغ، في حين تحدثت باكو عن تعرض أراضيها على خط التماس لقصف أرميني.



• أكد وزير الخارجية الإبراني محمد جواد ظريف، أن هناك تنسيقاً وثيقاً جداً بين إيران وروسيا في حل القضايا الإقليمية، من شأنه أن يفتح إمكانية إقامة اتصالات منتظمة بين الطرفين.



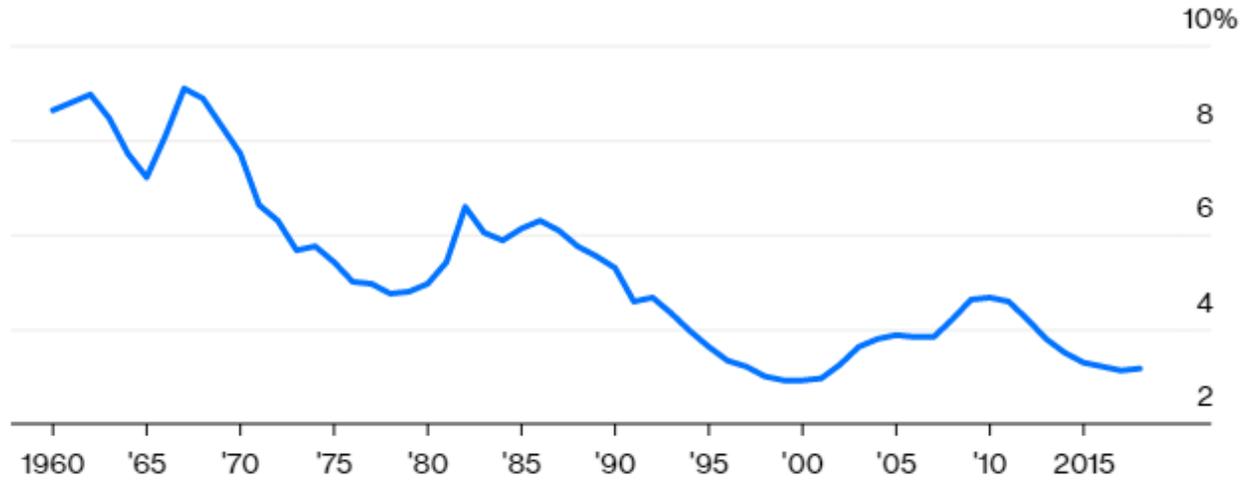
• أفاد مصدر مقرب من الحكومة اليمنية، أنه تم التوقيع على اتفاق لإطلاق سراح 1080 أسيراً محتجزاً لدى الحكومة وجماعة «انصار الله» الحوثية، بينهم 19 أسيراً سعودياً كدفعة أولى.



• كشف مسؤول في منظمة الصحة العالمية أن معدلات الإصابة بفيروس كورونا، وعدد المصابين بالمستشفيات في أوروبا في ازدياد، مضيفاً أنه ينبغي للسلطات وقف انتشار الفيروس قبل قدوم موسم الإنفلونزا.

Decades of Defeat for the Military-Industrial Complex

U.S. defense spending as a percentage of GDP



Source: World Bank

حتى وإن تظاهرت اليوم في شكل صراعهما الانتخابي، بل المشكلة أكبر من ذلك بكثير، فحالة الصعود الذي شهدته الولايات المتحدة، والتي مكنتها إلى جانب دورها الدولي من بناء جبهة داخلية متماسكة، لكن حالة التراجع التي تعيشها تهدد - إلى جانب دورها الدولي - نظامها السياسي وما حققته على صعيد توحيد الولايات، فهذه ليست الانتخابات الرئاسية الأولى التي تشهد صراعاً حاداً بين المتنافسين، فهذا تكرر في عدد من المرات سابقاً ولا يمكن بشكل من الأشكال القول بأن المظاهرات التي خرجت في وجه عنصرية رجال الشرطة هي الأولى في تاريخ الولايات المتحدة، بل هي أشبه بحالة دورية كما لو أنها فصل من فصول السياسة الأمريكية، إلا أن ما تغير اليوم هو حالة التراجع العامة، التي باتت تولد المشاكل والأزمات، وغير قادرة على حلها، أو التعامل مع المشاكل الدورية التي واجهت هذه الدولة منذ نشأتها.

حالات القتل شبه اليومي في الشوارع الأمريكية سواء بين المحتجين أنفسهم من ثنائيات المحافظين والليبراليين أو البيض والسود، أو فيما بين المحتجين والشرطة، وتشكل ميليشيات مسلحة منظمة مؤخراً من هذه الثنائيات نفسها لتطوف شوارع البلاد، وصولاً إلى قيام الإعلام الأمريكي، بأسلوب تحريضي وموجه، على قيام مقارنات بين درجة تسليح البيض أو اليمينيين/ المحافظين بدرجة كبيرة، بالمقارنة مع السود أو «اليساريين» الليبراليين بدرجة تسليح هزيلة، وكأن الدعوة تكمن بدفع الطرف الأخير إلى تسليح أعلى؟! وفي هذا السياق أشار أحد الباحثين السياسيين الأمريكيين، ستيفن إيبرت، في مقابلة له إلى احتمالية «إراقة الدماء» في الشوارع بعد الانتخابات، نظراً لهذه التوترات مجتمعة بتصاعدها. لا يمكن الجزم اليوم إلى أية درجة يمكن أن تصل الأمور، المؤكد أن حالة الانقسام لا ترتبط بترامب أو ببايدين

والخارجية كلها، وبطورها، تتزايد حدة التناقضات بين طرفي الانقسام، ولعل هذه الفترة التي تسبق الانتخابات من أكثر الفترات التي تطفو فيها هذه الخلافات على السطح والإعلام... ليجري في يوم الأربعاء سؤال ترامب خلال مؤتمر صحفي له حول ما إذا كان يتعهد بالنقل السلمي للسلطة في حال هزيمته، ليرفض بدوره القيام بهذا التعهد أو تأكيده، وتقوم موجة مجادلات إعلامية وتحريضية حول الأمر. في الحقيقة، يمثل هذا الموقف من ترامب تهديداً جدياً على سير العملية الانتخابية في شهر تشرين الثاني، خاصة وإن تبعه موقفان آخران ومثيران للجدل هما محاولته الإيحاء بإمكانية تأجيل الانتخابات، والثانية: تشكيكه المسبق بنتائجها بسبب عملية الاقتراع البريدية التي طرحت مؤخراً بسبب الجائحة الفيروسية وإمكانية التلاعب بها. فضلاً عن حالة التوتر التي تعيشها الولايات المتحدة اليوم بعد مظاهرات جورج فلويد قبل عدة أشهر، وصولاً إلى

إن ما تغير اليوم هو حالة التراجع العامة التي باتت تولد المشاكل والأزمات وغير قادرة على حلها أو التعامل مع المشاكل الدورية التي واجهت هذه الدولة منذ نشأتها

الخطوط العريضة لما جاء في كلمة بوتين أمام الجمعية العامة



خطوط عامة

أعلن الرئيس الروسي أن بلاده ترى في حق النقض الذي تملكه الدول الخمس المنصرة في الحرب العالمية الثانية «يظل مؤشراً على التوازن العسكري والسياسي الفعلي حتى يومنا هذا»، مضيفاً أنه يرى في «الفيديو» أداة سياسية وفريدة من نوعها «تساعد على منع الأعمال الأحادية التي قد تؤدي إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الدول الكبرى».

أما ما يخص جائحة كورونا وتصنيع اللقاحات المضادة، أعلن بوتين: أن بلاده مستعدة للتعاون مع البلدان الأخرى بهدف تبادل الخبرات والتعاون، وقال: إن روسيا تخطط لعقد مؤتمر رفيع المستوى عبر الإنترنت يضم الدول المهمة بالتعاون في تطوير اللقاحات. أما ما يخص النتائج الاقتصادية للفيروس، فقال بوتين: إنه يجب القيام بتقييم شامل لحجم الأضرار، مضيفاً أنه بات واضحاً أن التعافي سيحتاج وقتاً طويلاً. وقدم الرئيس مقترحاً بتشكيل شراكة أوروبية-آسيوية بمشاركة دول القارتين جميعها دون استثناء، مشيراً إلى اقتراح روسيا بضرورة إنشاء «الممرات الخضراء» التي تكون بعيدة عن نيران الحروب التجارية والعقوبات، والتي تضمن

القى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كلمة خلال مداولة الدورة 75 للجمعية العامة في الأمم المتحدة، وقد شملت هذه الكلمة مجموعة من المحاور كان أبرزها: ضرورة إيجاد آليات لضمان الاستقرار في العالم، والحفاظ على دور الأمم المتحدة الفعال، بالإضافة إلى آليات مكافحة فيروس كورونا المستجد.

دوام انتقال الغذاء والأدوية ومعدات الحماية الشخصية للوقاية من كورونا المستجد.

وقف تسليح الفضاء!

باستخدام القوة ضد الأجسام الفضائية، مما يضمن لهذه الدول ألا تستنزف طاقاتها ومواردها في سباق تسلح جديد لا حاجة موضوعية له. لا بد من فهم أعمق للطرح الروسي هذا، فالحديث القصير للرئيس الروسي ما هو إلا مقدمة للأيام القادمة، فروسيا ستأرض مجلس الأمن الدولي في تشرين الثاني القادم، وهي تملك إستراتيجية كاملة لتفعيل دور هذه المؤسسة، فروسيا ترى أن ميثاق الأمم المتحدة يبقى المصدر الرئيس للقانون الدولي، إلى جانب مجموعة من القضايا الملحة التي حان الوقت لحلها.

إلى جانب رغبة روسيا بإيجاد اتفاق جديد يضمن الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، والحد من التسليح العام، وحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية، تقدم الرئيس الروسي بمقترح لإبرام اتفاقية ملزمة قانوناً بمشاركة القوى الفضائية الرائدة جميعها، والتي من شأنها أن تنص على حظر وضع الأسلحة في الفضاء، أو على استخدام القوة، أو التهديد

استراتيجيات الطاقة



الأوروبي لا يزال يستخدم التغيرات المناخية كسبب لزيادة الإعانات المقدمة لمصادر الطاقة الخضراء.

سوق نفط معلوم

منذ عام 1973، باتت المخاطر السياسية المتصلة بقطاع النفط متشابكة مع الوضع السياسي في الشرق الأوسط، لأن التطورات في هذه المنطقة يمكن أن تسبب تقلبات خطيرة في الأسعار. لقد تغير الوضع بشكل كبير خلال السنوات الماضية. كمثل: لم تعد الحروب في الخليج تخيف أحداً. لقد مرّ هجوم الطائرات المسييرة على منشآت النفط السعودية دون أن يلاحظه أحد تقريباً في أسواق النفط.

فبعد تعرض المنشآت النفطية السعودية لهجوم في أيلول 2019، بدأت مراكز الأبحاث الغربية بتوقع حدوث زيادة في أسعار النفط، ووصل البعض في تنبؤاته إلى حدوث زيادة بمقدار 100 دولار على الأقل لكل برميل. سرت أحداث كثيرة عن الحادثة غير المسبوقة وتأثيرها على الأسواق، وتمّ تشبيهها بالتأثير الذي أحدثه حظر النفط في 1973-1974، أو الثورة الإيرانية.

لكنّ ازدياد أسعار النفط بالكاد وصل إلى 15%، وخام برنت لم يصل إلا إلى 70 دولاراً لكل برميل. ولم يطل الأمر حتى أعلنت السعودية عن تعافي الإنتاج والصادرات، وبدأت الأسعار بالهبوط. لم يطل الوقت حتى تحوّل متوقعو ارتفاع الأسعار إلى توقع فرط في التوريد وانخفاض في الأسعار. وقد حدث كل ذلك في الواقع قبل أن ينتشر فيروس كورونا حول الكوكب، ما جعل الوباء يوصل الأمور إلى نهايتها المنطقية وليس إلى التسبب بسقوط الأسعار.

ورغم استمرار التوترات المعقدة في الشرق الأوسط، خاصة مع الحرب الأهلية المندلعة في اليمن قرب مضيق هرمز أحد النقاط

في سياستها على رسم خط بين وقودها «الشرعي» ووقود غيرها من المنافسين «غير الشرعي». فأصبح الوقود الشرعي أكثر من مجرد بضاعة، بل بات منتجاً يضمن تجنيب مشتريه خطر لي ذراعهم السياسي؛ فالدولة التي ستدفع مقابل هذا النفط لن تحصل على النفط والغاز فحسب، بل أيضاً على عدم مطالبته من قبل الولايات المتحدة بامتيازات سياسية أخرى. الولايات المتحدة تستمر بالقول بأنّ الابتزاز السياسي متأصل لدى موردي الوقود الآخرين، وبأنها تقوم فقط بتحرير الدول المتحضرة من المصدرين الخطرين. يحمل هذا النهج تأثيراً مدمراً على المنافسة في أسواق الطاقة.

حاولت بعض دول منظمة التعاون والتنمية بقيادة الاتحاد الأوروبي التخلص من كامل الهيدروكربون لثقتها بأن الولايات المتحدة لن تفعل أكثر من إجبارها على استبدال الهيدروكربون الروسي، وذلك من خلال التقنيات الخضراء التي ستتيح لها الحصول على وقودها من أرضها. وكان الوقود الحيوي هو الخطوة الأولى في الثورة الخضراء، التي حملت آمال عدم الحاجة بعده للنفط والغاز. لكنّ المشروع لم يستغرق وقتاً طويلاً حتى استنزف نفسه. ثمّ أتت الطاقة من الشمس والرياح كموجة ثانية في الثورة الخضراء، لكنها لا تزال باهظة التكاليف وغير مستقرة إلى حد كبير، ولهذا فمشروع الثورة الخضراء الأوروبي لم يتمكن من الوقوف في وجه الهيدروكربون.

رغم محاولات البعض إظهار أنّ العامل السياسي لم يعد موجوداً في سياسة الطاقة بعد ثورة الوقود الصخري والثورة الخضراء، وبأنّ الأمر بات يعتمد على الاقتصاد فقط، فالعامل السياسي هو الأكثر بروزاً هنا بطبيعة الحال. فالولايات المتحدة تستخدم الضغط من أجل بيع نفطها وغازها بشكل غير-تنافسي بكل وضوح، والاتحاد

إنّ تأثير سياسات الدول الكبرى على قطاع الطاقة موجود منذ وقت طويل، مع عدد من الأمثلة الكلاسيكية التي تستحق أن نذكرها. وربما أبرزها: أزمة النفط عام 1973، التي أدت إلى زيادة متوسط سعر النفط السنوي ثلاث مرات، ليصبح سعر البرميل أعلى من 50 دولاراً لأول مرة في القرن العشرين. كانت هناك أزمة 1979 أيضاً، حيث تضاعف متوسط أسعار النفط السنوي وتجاوز سعر البرميل الـ 100 دولار وفقاً لأسعار اليوم.

تغيرت الأوضاع المتعلقة بالطاقة العالمية بشكل كبير في السنوات العشر الماضية مما أعاد تشكيل الأجندة السياسية الخاصة بالطاقة

الصخري في الامتداد إلى بلدان أخرى رغم أنّها ساعدت على تشكيل ردودها الخاصة. ففي بعض البلدان، مثل: بولندا، تم رفع الغاز الصخري إلى مرتبة الإيديولوجية القومية. سرى الحديث في بولندا بشكل جدي عن أنّ استخدام الغاز الصخري قد يؤدي إلى إيقاف استيراد الغاز الروسي، بل ووصل الكلام إلى حد إمكانية تصديره إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. كما ألهمت أفكار الغاز الصخري البعض للحديث عن إطلاق البلاد لصناعاتها الخاصة للمعدات «معدات الحفر بشكل أساس» كطريقة لإعادة إطلاق التصنيع الوطني. لكن لم يتحقق أي من هذا. عوضاً عن ذلك، بات الحديث عن النفط والغاز غير التقليديين قضية ساخنة، ليؤدي لظهور تجارب تجاوز الصخر، مثل: هيدرات الغاز والغاز-الحيوي.

لكنّ الولايات المتحدة نفسها تعتمد على الوسائل السياسية للنجاح في سوق تنافسي عبر اللجوء لتشويه الثقة بمنافسيها، وإرغام العالم على شراء وقودها. وصلت القصة إلى تأثيرها المنطقي مع اقتراح الولايات المتحدة إعادة تشكيل سوق الغاز، ومنحه بنية مشابهة لتلك الموجودة في سوق النفط، الأمر الذي يعني إنشاء سوق عالمية بنظام تسعير موحد، والقدرة لإعادة توجيه الغاز بسرعة من إقليم لآخر، والتطوير الفعال لأدوات المضاربة وغيرها. بدأت الولايات المتحدة تعتمد بشكل جوهري

■ سيمونوف وغريفاتش تعريب وإعداد: عروة درويش

وكذلك الأمر، فاستخدام آليات الضغوط السياسية مثل: العقوبات الخارجية الواسعة التي تفرضها الولايات المتحدة اليوم ليس بالأمر الجديد. فلدينا تشابه واضح بين العقوبات التي فرضتها إدارة رونالد ريغان على إنشاء خط أنابيب غاز «يورنغوي-بوماري-أوزغورد» ليصل بين الاتحاد السوفييتي وأوروبا، والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة اليوم لإحباط مشروع خط أنابيب غاز السيل الشمالي-2.

تغيرت الأوضاع المتعلقة بالطاقة العالمية بشكل كبير في السنوات العشر الماضية، مما أعاد تشكيل الأجندة السياسية الخاصة بالطاقة. بدأ التغيير مع ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة، الأمر الذي أعطى دول منظمة التعاون والتنمية الأمل بأنها ستحصل على احتياجاتها الخاصة بالهيدروكربون، وبأنّ نهاية منتجي الهيدروكربون التقليديين قد دنت.

في واقع الحال، الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تنتج النفط والغاز من الصخر النفطي. لدى بقية الدول مشاريعها الخاصة باستخراج النفط الصخري، لكنها لم تصل إلى المستوى المرغوب أو إلى إنتاج ذي فعالية اقتصادية. فشلت ثورة النفط

العالمية 2... بلطجة النفط

مصنّر للنفط إلى الصين في بداية 2020. النفط الأمريكي هو المنافس الرئيس للخام الخفيف الذي تصدّره روسيا إلى الصين. ورغم اتهام روسيا باستخدام نفطها كسلاح، فالواقع يثبت بأن هذا السلاح يتم توجيهه ضد روسيا.

كان تقلب أسعار النفط موضوعاً مثيراً للاهتمام في عام 2020. انخفض الطلب على النفط بشكل حاد في آذار ونيسان على خلفية جائحة كورونا، وقرار السعودية بزيادة الصادرات وخفض أسعارها. أدى هذا إلى جعل النفط الصخري غير مربح، وبدأ الإنتاج في الولايات المتحدة بالانخفاض في نيسان وأيار. امتلات وسائل الإعلام بتقارير عن الانخفاض التاريخي في عدد آبار الحفر في الولايات المتحدة وتعدد حالات الإفلاس بين مشغلي مواقع النفط الصخري. بأية حال، سيكون من الساذجة الاعتقاد بأن قطاع النفط الصخري الأمريكي سينهار بالكامل. يمكن بسهولة تشغيل إنتاج النفط في الولايات المتحدة، كما يمكن بسهولة إغلاقه. عندما تكون الأسعار متدنية، يصبح النفط الصخري غير مربح تبعاً لارتفاع تكاليف إنتاجه.

نقطة التعادل «مستوى الإنتاج الذي تتساوى فيه تكاليف الإنتاج مع عائدات الإنتاج» بالنسبة لمواقع النفط الصخري الرئيسية تتراوح بين 35 إلى 45 دولاراً لكل برميل. ولكن ما إن ترتفع الأسعار حتى يستعيد الإنتاج جدواه بسرعة جيدة. تطوير هذه المواقع يشمل مرحلتين أساسيتين: حفر بئر، وضح سائل مضغوط لكسر التشكيلات الصخرية، الأمر الذي يطلق استخراج النفط.

في عام 2019، ارتفع عدد الآبار التي حفرت دون أن توضع في الاستخدام. يعني هذا بأن الولايات المتحدة قادرة على التحرك بسرعة عند تخطي الأسعار لـ 45 دولاراً كي تستعيد حجم إنتاجها. فالحفاظ على الآبار الأفقية وإعادة إطلاها لا يستغرق الكثير من الوقت.

قد يستفيد قطاع النفط من النهج الأمريكي: «أكبر من أن يسقط» تماماً كما استفاد القطاع المصرفي خلال أزمة 2008، ففتتلقى بعض الشركات المختارة دعماً مالياً من الحكومة الأمريكية.

تعمل السوق النفطية في الوقت الحالي ضمن اتفاق أوبك+ الجديد، وقد وافقت السعودية وروسيا على تخفيض إنتاجهما من النفط بشكل كبير. مثال: في أيار 2020 خفضت روسيا الإنتاج بنسبة 17.2% مقارنة بشهر نيسان. أدى ذلك لارتفاع أسعار النفط مرة أخرى، وما أن تجاوز ثمن برميل النفط الـ 50 دولار حتى تعود مستويات الإنتاج للارتفاع «في وقت كتابة المقال كان سعر خام غرب تكساس 41.49». إن لم يتبع الطلب، فسيكون علينا معرفة أي من الدول الكبرى الثلاث المنتجة للنفط «الولايات المتحدة أو روسيا أو السعودية» ستكون أول من يستعيد الإنتاج ويفوز بالسوق. لكن حتى لو نجحت روسيا في درء التهديد الذي يحيق بها، فربما يتم فرض عقوبات جديدة على صادراتها النفطية، أو قد تواجه الصين ضغوطاً سياسية كجزء من محادثات التجارة لدفعها لشراء المزيد من النفط الأمريكي على حساب تقليص مشترياتها النفطية من الموردين الآخرين.

■ بتصرف عن: Political Risks in Global Energy: From "Resource Nationalism" to "Molecules of Freedom" and Climate Weapons



ألف برميل يومياً أو 15% من مجمل صادرات النفط الأمريكية، وتقوم بمزج النفط الأمريكي الخفيف مع نفطها الثقيل. ثاني أكبر مستورد هي كوريا الجنوبية، الحليفة الرئيسية لأمريكا في آسيا. تشكل واردات البلاد من النفط الأمريكي 14% من مجمل الصادرات النفطية الأمريكية، أي: 427 ألف برميل يومياً. لقد زادت كوريا وارداتها من النفط الأمريكي في عام 2018، بالتزامن مع العقوبات الأمريكية على مكثفات الغاز الإيرانية. بلغ إجمالي الصادرات الأمريكية إلى آسيا 1.4 مليون برميل يومياً في 2019، أي: 48% من مجمل صادراتها. وهناك 1.1 مليون برميل يومياً أو 37% من إجمالي الصادرات النفطية الأمريكية مضت إلى أوروبا.

ويبقى توسيع الصادرات النفطية إلى الصين هدفاً رئيساً بالنسبة للولايات المتحدة، والتي تعتمد في تحقيقه على الحرب التجارية كوسيلة ضاغطة. بنينا نرى بشكل واضح أن الهيدروكربون عنصر بارز في الحرب التجارية. في كانون الثاني 2020 هدت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية عقابية على البضائع الصينية، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاق تجاري بين بكين وواشنطن. ومن شروط الاتفاق أن تزيد الصين وارداتها من الولايات المتحدة بمقدار 200 مليار دولار بالمقارنة بعام 2017، ويشمل ذلك 50 مليار دولار زيادة في واردات الوقود لعامي 2020-2021.

تضغط الولايات المتحدة بشكل علني على الصين لشراء النفط والغاز الأمريكيين، مع تشديد خاص على النفط، الأمر الذي يخلق مشكلة لموردي النفط الآخرين المتعاملين مع الصين، ويشمل ذلك روسيا. وفقاً لإدارة الجمارك الصينية العامة، فإن واردات النفط من روسيا قد نمت بنسبة 8.6% لتصل إلى 77.7 مليون طن في 2019. ثم تخطت روسيا المملكة السعودية لتحل المرتبة الأولى كأكبر

نفطها في سوق عالمي شديد التنافسية. ومن هنا يصبح التأثير السياسي للولايات المتحدة شديد الأهمية لاكتساب ميزة غير-تنافسية. ولديها وسيلتان رئيسيتان لتحقيق هدفها: العقوبات، والحرب التجارية. تفرض الولايات المتحدة عقوبات شديدة على فنزويلا وإيران وتجبر حلفاءها السياسيين على الانضمام لها. يمكننا أن نرى بأن عام 2018 وحده شهد، في أعقاب إعادة الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران، انخفاضاً في واردات النفط الإيراني إلى الاتحاد الأوروبي قرابة 9 ملايين طن، بينما ازدادت صادرات النفط من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي قرابة 14 مليون طن في ذات الفترة.

تحتفظ إيران بالقدرة على زيادة إنتاجها النفطي بسرعة ليبلغ 1.8 مليون برميل يومياً، بينما فنزويلا بالمقابل لا يمكنها الوصول لأكثر من 150 ألف برميل، ويعزى السبب إلى تدمير صناعة النفط في البلاد والذي سيكون من الصعب استعادتها. لقد تقلص إنتاج النفط الفنزويلي اليومي بأكثر من مليوني برميل منذ 2010. ورغم صعوبة تحديد السبب الرئيس إن كان العقوبات القاسية أم سوء الإدارة، فتأثير العقوبات يصبح واضحاً بشكل متزايد على القطاع النفطي في فنزويلا. تستمر الولايات المتحدة بتشديد عقوباتها على فنزويلا وعلى الذين يشترطون نفطها. كما يجب علينا في هذا السياق أن نأخذ النزاع العسكري الدائر في ليبيا بالحسبان بما أنه أزال 1.15 مليون برميل نفط يومي من السوق منذ بداية 2020.

ورغم أن الولايات المتحدة لم تخاطر بفرض عقوبات على صادرات روسيا النفطية بشكل مباشر، فقد عانت روسيا من العقوبات على إنتاج القطاع النفطي مع القيود على المشاريع البحرية والصخرية. الجارة كندا هي أكبر مستورد للنفط الصخري؛ فهي تستورد 460

الرئيسية لنقل النفط، فبالكاد يؤثر هذا الأمر على تجارة النفط. أحد الأسباب لضالة التأثير هذه هو أن سوق النفط أصبحت أكثر عولمة، ما سهل على المشتريين إيجاد موردين جدد في حال انقطاع عمليات التسليم. تتخطى الواردات إلى السوق الطلب اليوم، والاقتصادات الكبرى لديها احتياطات كبيرة تجعلها بمنأى عن التأثير لحين إيجاد مورد آخر. يمكننا أخذ مثال بولندا وروسيا: لا تزال روسيا مصدر 60% من النفط الذي تستورده بولندا، ويتم ذلك دون أية مشاكل وبتناغم كبير. بينما على النقيض يتحدث البولنديون عن «الغاز الروسي السوء» كل يوم تقريباً بسبب عدم وجود سوق موحدة للغاز الطبيعي المسال.

لا يعني هذا بالتأكيد أن سوق النفط باتت خارج التسييس، فالسعي الأمريكي إلى تصدير النفط هو حجر الأساس في خلق بيئة سياسية جديدة لهذه السوق. ارتفعت صادرات النفط الأمريكية في 2019 بنسبة 52% عن عام 2016 لتصل إلى 3 ملايين برميل يومياً.

في الواقع، معالجة النفط الخفيف ليست مربحة للمصافي الأمريكية المملوكة في أغلبها للقطاع الخاص، فالعمل على النفط الثقيل يجلب هوامش ربح أعلى. ولهذا تسعى الولايات المتحدة إلى تصدير نفطها الخفيف الذي تنتجه باستخدام تكنولوجيا التكسير، والمعروفة أيضاً بالتكسير الهيدروليكي، بينما تستمر في ذات الوقت باستيراد النفط الثقيل، وذلك بشكل رئيس من كندا والمكسيك والمملكة السعودية، حيث تقع جميع هذه الدول ضمن نطاق تأثير الولايات المتحدة السياسي.

«الكابوي» الأمريكي

لكن يبقى على الولايات المتحدة أن تزيح الموردين العالميين الآخرين لتتمكن من بيع

تضغط الولايات المتحدة بشكل علني على الصين لشراء النفط والغاز الأمريكيين مع تشديد خاص على النفط

الكتاب الأمريكيون يناقشون نهاية الرأسمالية



يناقش الكتاب الأمريكيون آفاق مستقبل البشرية ونهاية الرأسمالية، ولا يمضي شهر دون صدور كتب جديدة حول الرأسمالية والاشتراكية في الولايات المتحدة.

■ قاسيون

سلطة الشعب ومشاعات الطاقة

يقول لينين: إن الشيوعية هي السلطة السوفيتية بالإضافة إلى كهرية البلاد كلها. وهنا أوضح لينين كيف أن التنمية الصناعية لم تكن ممكنة بدون الكهرباء، ومع التركيز الأساس على السلطة السوفيتية قال: إن الشيوعية هي مجتمع السوفييتات ومجالس العمال القائمة على الديمقراطية الجماهيرية، والتي سوف تتحكم وتدير وسائل الإنتاج. فبالنظر إلى الأزمات البيئية الكبرى التي تواجهها البشرية، ولا سيما تغير المناخ، فإن «المهمة الكبرى» في عصرنا حسب أشلي داوسون هي إنهاء البنية التحتية للوقود الأحفوري، كما جاء في كتابه «سلطة الشعب: استعادة مشاعات الطاقة».

وهذه المهمة رغم أهميتها، فهي غير كافية بحد ذاتها لتفادي فوضى المناخ. بل يجب تفكيك النظام الرأسمالي أولاً، النظام القائم على الاستخراج المتطرف وعدم المساواة والعسكرة والاستعمار والدفع المستمر للبشرية نحو الانقراض.

لا نحتاج فقط إلى إزالة الكربون، بل إلى تغيير النظام العالمي أيضاً. وبالتالي، فإن النضال من أجل تحول الطاقة هو كفاح من أجل السيطرة العامة والجماعية على موارد الطاقة، ومن أجل السيطرة الديمقراطية على سلطة الدولة التي تشكل تطوير هذه الموارد باختصار، إنه صراع من أجل ديمقراطية الطاقة.

وفي كتابه الجديد، يلقي داوسون نظرة انتقادية على نظام الطاقة الأمريكي الحالي.

إنه مزيج فوضوي من شركات الطاقة ومورديها، وشبكة كهربائية غير مناسبة إلى حد كبير ونظام محاصر بمنطق التراكم الرأسمالي حول الوقود الأحفوري. إنه أيضاً نظام الطاقة الذي كان في قلب التحول والصراع الطبقي منذ ولادة عصر الكهرباء في الولايات المتحدة وجشع شركاتها.

كيف يمكن أن يساهم التحول القادم للطاقة في تغيير علاقات الإنتاج والتبادل القائمة على التضامن بدلاً من الاستغلال؟ إذا كان انتقال الطاقة في الماضي يميل إلى تكثيف سلطة النخب، فهل يمكن أن يساعد التحول الحالي للطاقة في إحداث تحول أوسع نحو علاقات اجتماعية أكثر مساواة وديمقراطية؟ يسلط داوسون الضوء على النضالات الاجتماعية والجماعية التي قاتلت لتوفير الطاقة لأولئك الذين يفتقرون إليها، وللتحرك نحو الطاقة المتجددة. وركز داوسون على الحركات الألمانية التي كافحت بشكل جماعي لتأسيس تعاونيات محلية متجددة وما شابهها، متجاوزة الشركات الكبيرة. كما يشرح داوسون، بأننا بحاجة إلى الديمقراطية الحقيقية والتحكم والإدارة من الأسفل.

كتاب أشلي داوسون نقد مدمر لرأسمالية الوقود الأحفوري. ودعوة إلى حمل السلاح من أجل نهج تحولي للطاقة، يضع الملكية الجماعية والديمقراطية وحقوق واحتياجات الجميع في قلب النضال من أجل كوكب مستدام.

البيئة والاشتراكية

يناقش جون بيلامي فوستر في كتابه الجديد «عودة الطبيعة: الاشتراكية

والبيئة» آراء ماركس وإنجلز حول البيئة. كما يتحدث عن العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وعن آراء العالم البريطاني هالدين والسوفييتي ألكسندر أوبرين مؤلف كتاب «أصل الحياة».

في فكرة ضرورية تظهر في جميع أنحاء الكتاب، يتحدث فوستر عن الحاجة إلى تطبيق مقاربة مادية دياكتيكية للحياة العضوية، بما في ذلك عن الإنسان العاقل منذ ظهوره حتى اليوم لمواجهة خطر الانقراض القادم، فالمادية الدياكتيكية ضرورية، لأن التهديدات المتزايدة للعالم الطبيعي تهدد العالم الاجتماعي. لقد فهم إنجلز هذا تماماً، وهو الذي كتب عن استغلال جبل الألب وقطع غابات الصنوبر، التي أدت إلى حرمان الينابيع الجبلية من المياه أغلب فترات السنة، بالإضافة إلى حدوث السيول الشديدة الغاضبة خلال مواسم الأمطار.

بالنسبة لكل من ماركس وإنجلز، ظهر دور الطبيعة، لأن الأمراض التي كانت تعصف بأوروبا في ذلك الوقت كانت إلى حد كبير نتاج انتزاع البشر الرأسماليين من وجودهم الريفي الطبيعي. كجزء من التراكم البدائي للرأسمالية، التراكم الذي دفع المزارعين إلى الأحياء الفقيرة الصناعية الكبرى التي تولد الكوليرا والأمراض الفتاكة الأخرى، تماماً كما يحدث اليوم.

كما يتحدث الكتاب عن مؤلفات عديدة في القرن العشرين انتقدت النهب والتدمير الرأسمالي للبيئة، وينطلق وصولاً إلى اليوم، إلى تحذيرات العلماء من الانقراض القادم. بالإضافة إلى ذلك، يجادل حول نظريات بيئية مختلفة وضرورة وجود الدور اليساري حالياً لمواجهة التخریب الرأسمالي للبيئة.

موجز تاريخ الرأسمالية التجارية

في كتابه الصادر في شيكاغو مؤخراً «موجز

تاريخ الرأسمالية التجارية»، يقول جايروس باناجي: إن النظرية والتاريخ متشابكان بإحكام: بدون تاريخ، تنتهي النظرية بـ «تجريد سيء»، بدون نظرية، فإن وضوح التاريخ محكوم عليه بالفشل. ويوضح باناجي الفجوة الهائلة الموجودة بين المفهوم الراسخ للتاجر/ رأس المال التجاري باعتباره وكيل التداول وتاريخه الفعلي حسب رأيه.

يلعب رأس المال التجاري الذي يظهر في الكتاب دوراً حاسماً في تكوين الرأسمالية وتطورها، وبقي «مهيماً إلى حد كبير حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لما يقرب من أربعة أو خمسة قرون. ومارس الرأسماليون التجاريون سلطتهم ليس فقط على شبكات التجارة والبنى التحتية التجارية، ولكن أيضاً على عمليات الإنتاج في المستعمرات والمدن على حد سواء.

يقدم باناجي تاريخاً تخطيطياً لطفولة الرأسمالية، وعلى وجه التحديد لرأس المال التجاري ودوائر تراكمه العالمية من خلال الاعتماد على مجموعة متنوعة من السجلات التاريخية المباشرة، مثل: كتابات السفر ودفاتر وسجلات ورسائل ومذكرات.

ويعود باناجي بمصطلح إلى فترة تاريخية طويلة من مرحلتين رئيسيتين، الأولى: سيادة البندقية/ جنوة في القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر، والتدخل البرتغالي في المحيط الهندي في القرن السادس عشر. أي: حوالي مئة عام. الثانية: رأسمالية شركات الهند الشرقية الهولندية والإنجليزية خلال أوائل القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، والتي تنتهي بـ «ظرف اقتصادي جديد جذرياً» في القرن التاسع عشر الطويل، حيث يلعب رأس المال التجاري دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي. ويستشهد باناجي من ملاحظات ماركس وكتابات في «رأس المال» حول الرأسمالية التجارية.

نيويورك بوست تحذر من الاشتراكية



في منتصف أكبر ركود في التاريخ الحديث.

ورغم مواصلة النيوليبراليين على ركوب هذه الموجات بمهارة، لدرجة وصفتهم صحيفة نيويورك بوست زوراً باسم «الاشتراكيين» خلال السنوات السابقة وهم ليسوا قريبين منها حتى في محاولة التلاعب الإعلامي بوعي الجمهور العمالي وتوجيهه إلى مسارات أخرى. فإن الأزمة الرأسمالية تلقي بثقلها على كاهل السكان من انتشار وباء كوفيد 19 وحدث الاحتجاجات وانهيار المنظومة الصحية الهشة أصلاً، والارتفاع في مستويات البطالة والتسريح التعسفي من العمل بنسب كبيرة في مدينة نيويورك، لدرجة أن الصحف صارت تستحضر أجواء الكساد العظيم عندما سيطرت لجان العاطلين عن العمل والمجالس العمالية على المدن، وألغت النقود من التداول ونظمت الميليشيا العمالية لحفظ الأمن، واختفت الجريمة لأول مرة في التاريخ الأمريكي، كما صارت وسائل الإعلام تستحضر أجواء ما بعد الكساد العظيم في مدينة نيويورك التي لقبته باسم «عاصمة الشيوعيين» حيث المواكب الاحتفالية الضخمة التي تطالب بالسلطة السوفيتية في الولايات المتحدة.

تصرخ صحيفة «نيويورك بوست»: استيقظوا أيها النيويوركيون، إذا لم تكن المدينة حذرة، فإن الاشتراكية سوف تستولي عليها. الصحيفة مرعوبة من أن سكان نيويورك العاديين يحبون الاشتراكية، وأن الاشتراكيين البارزين جداً في التنظيم سوف يستولون على المدينة! هذا ما جاء في افتتاحية الجريدة بتاريخ الإثنين 21 أيلول 2020.

■ ألام كرد

كتبت نيويورك بوست- ثاني أكبر صحيفة في نيويورك ورابع أكبر صحيفة في الولايات المتحدة- هذه الافتتاحية، محذرة من صعود تيارات يسارية خلال انتخابات مجلس المدينة في العام القادم 2021، وذلك لأن سكان نيويورك يبحثون للتصويت عن مؤيد برامج إعادة توزيع الثروة والسلطة من الأغنياء إلى الطبقة العاملة، والرعاية الصحية للفقراء، والدفاع عن حقوق المستأجرين، وتخفيض ميزانيات الشرطة المتضخمة، وزيادة وتحسين الإسكان العام، وإلغاء الإيجار

رغم التلاعب الإعلامي المفصوح هنا، وانعدام الخوف من المنظمات الاشتراكية الكلاسيكية، فإن الخوف الحقيقي هو من الحركة الشعبية والعمالية الصاعدة منذ سنوات في نيويورك وغيرها، وهو ما يدفع الصحف الكبرى لإطلاق التحذيرات.

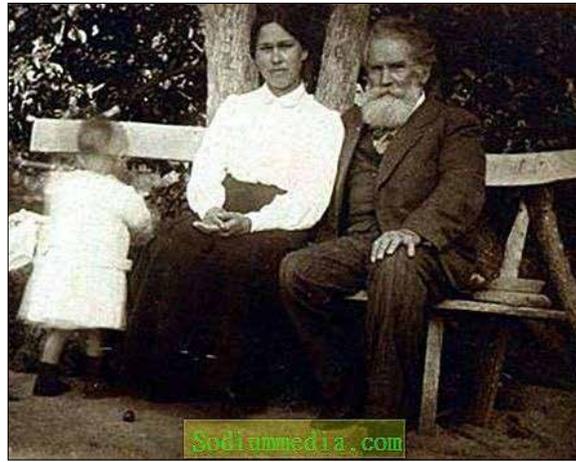
كانت امبراطوريات الإعلام الأمريكي تصرخ في نيسان 2018 قائلة: منذ هذه اللحظة فإن كل الانتخابات التي ستجري في الولايات المتحدة ستكون على أساس: مع الاشتراكية/ ضد الاشتراكية. واليوم تحذر من سيطرة الاشتراكيين.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



أطلقت شرطة بيروت النار على تظاهرة طلابية للتضامن مع الثورة الجزائرية، وسقط العديد من الضحايا، فحدثت مظاهرات طلابية احتجاجية تضامناً مع طلاب بيروت في حمص وحلب ودمشق وطرابلس والبقيع وصور والجبل. في الصورة: مظاهرة طلاب دمشق تضامناً مع طلاب بيروت والثورة الجزائرية، عن جريدة الصرخة نيسان 1954.



ثلاث قصص لكورولينكو

صدرت عن الهيئة العامة السورية للكتاب مجموعة قصصية من أعمال الكاتب الأوكراني فلاديمير كورولينكو حملت عنوان «ثلاث قصص» ومن ترجمة طارق المعصراني. وتتحدث القصص الثلاث عن أحلام ومعاناة أفراد لا يجدون لهم ناصراً ولا حامياً كالفقراء والأطفال. مثل قصة: «أولاد السراب» التي يروي فيها كورولينكو على لسان الطفل فاسيا معاناته وشقيقته سونيا إثر وفاة والدتهما، وتعرفه على فتاة يافعة وطفل مشردين تجربهما ظروف الحياة على التسول والسرقة حتى يبقيها أحياء. تقع المجموعة في 231 صفحة من القطع المتوسط، ويذكر أن مؤلفها فلاديمير كورولينكو عاش بين عامي 1853 و1921 وعمل صحفياً وكاتباً.



معرض بكين الدولي للكتاب

انطلق معرض بكين الدولي الـ 27 للكتاب، وهي المرة الأولى التي يُعقد فيها الحدث افتراضياً وفعالاً وسط وباء كوفيد-19، وذلك منذ افتتاحه في عام 1986. مع كون كوبا بلد الشرف، سيقدّم معرض الكتاب الدولي أول منصة من نوعها لشراء حقوق التأليف والنشر عبر الإنترنت تسمى بـ «رابط الحقوق». وسيتم تطبيق تقنيات الجيل الخامس في المعرض الذي يشارك فيه 1400 عارض من 97 بلداً ومنطقة عبر الإنترنت وحملوا أكثر من 38 ألفاً من الكتب ذات حقوق النشر المحلية والأجنبية. وسيتم تنظيم أكثر من 700 نشاط افتراضي وفعلي، مثل: معرض الثقافة والفن الكوبيين.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/09/27» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الحق في الضحك على «البلوي»



يضحك السوريون اليوم كثيراً، يضحكون بالدرجة نفسها التي يغضبون فيها، أو يضحكون ربما من شدة الغضب. فالأشهر القليلة الماضية بما حملته من تفاقم في الأزمات الاقتصادية والمعاشية حفزت كما يبدو الرغبة باختلاق أكوام جديدة من النكات التي يتم تداولها مشافهةً أو على مواقع التواصل الاجتماعية، للاحتجاج والسخرية من الحال التي وصل إليها الناس.

■ نور ابو فراج

نكتة مركبة مثل: طابور

في الأسابيع القليلة الماضية كان لل«طوابير» دور البطولة في الكثير من النكات التي صاغها الشارع، فالطابور في سورية بات أشبه ب«نمط حياة» أو بيئة خاصة لها ديناميكيتها ونظمها والعلاقات التي تتفاعل ضمنها بحيث لا تشبه ما يحصل خارجها.

تكاد تنعدم اليوم النكتة البسيطة، فالنكتة تكون مركبة تلعب على مفارقة التقاطع بين أكثر من مصيبة وأزمة تحصل في ذات الوقت، ويمكن سوق الدعابة التالية التي تُعبر عن ذلك الإحساس أحسن تعبير:

«عم يقولوا أنو آخر واحد واقف ع طابور البنزين طلبوا منوا «100\$» حتى يفوتوه على سورية»، قد تكون هذه واحدة من أذكى النكات التي تم تداولها خلال الشهر المنصرم في الشارع السوري، فهي تتخيل أن طول طابور البنزين سيستمر بالامتداد حتى يتجاوز حدود البلاد، بحيث يقع من يقف في مؤخرته في مصيبة مضاعفة؛ ويضطر لدفع تعرفه الدخول التي فرضت بصورة غير شرعية إلى جانب هم الانتظار أعواماً حتى يستطيع

المرء ملء سيارته بالوقود. أوصلت أزمة البنزين الأخيرة طوابير السيارات إلى أطوال غير مسبوقة، لم تشهدها المدن السورية من قبل. بات البعض يجوبون شوارع العاصمة بحثاً عن طابور بطول منطقي يصطفون ضمنه، فيما يتسلون خلال رحلاتهم تلك بقياس أطوال الطوابير الملثوية المستمرة التي يعبرون بها، لانتخاب الأطول منها ليكون «ملك جمال الطوابير». وهذا ربما كان الدافع لانتشار الدعابة التي تتصح السائقين المنتظرين على كازية طابور الأضربكة بربط شرائط ملونة باللون الأخضر كي لا يختلطوا بطابور كازية الجد، الذي يستطيع وضع شرائط حمراء أو طابور كازية القصور بشرائطه الصفراء. في حين أخذت دعابة أخرى شكل إعلان يقول: «لبيح دور على الكازية، شارع بغداد، إطالة على مخبز الفرخ، بتبعد عن كازية الأضربكة شي 10000 متر، بدك شي ساعتين بتوصل، يوجد مطعم شاورما وسوبر ماركت قريب في حال حسيت بالجوع، للجادين فقط علق بنقطة ليصك السعر».

طابوران متوازيان لا يلتقيان

يرى السوريون حياتهم اليوم أشبه بطوابير متوازية لا تلتقي، فهم لا يكادون ينتهون من الوقوف في طابور الخبز حتى ينتقلوا إلى طابور السكر والرز، ومن ثم بعد استراحة قصيرة يبيتون الليل في طابور البنزين. يتساءلون في سرهم إن كان بالإمكان جمع تلك الطوابير في واحد فقط. لكنهم سرعان ما يفطنون إلى أن ذلك

ربما حصل حقاً بصورة أو أخرى؛ فحياتهم باتت أشبه بهذا الطابور الذي يمتد باختلاف الفصول والأماكن والمدن، وفعل الانتظار أيضاً هو ذاته باختلاف المادة أو الخدمة التي يطمح المرء للحصول عليها.

فكما يبدو كرس السوريون في السنوات القليلة الماضية مئات الساعات في فعل انتظار شيء ما. ولهذا ربما ظهرت دعابة عن شخص يقول بأن دموعه غالبته بعد أن وصل دوره لملء سيارته بالوقود، لكن تلك لم تكن دموع الفرخ بانتهاء عبء الانتظار، وإنما حزناً لوداع رفاق الطابور الذي قضى معهم أجمل أيام حياته، لكنه ورغم حزنه موقن أن طابوراً آخر في مكان ما من المدينة سيجمعهم مرة أخرى.



اللافت في الفكاهة المنتشرة في الشارع السوري اليوم أن الخطاب الجاد الرسمي والمتجهم بات نفسه موضوعاً لسخرتها

النكتة كتعبير عن الثقافة الشعبية

إذا ما أعاد المرء التفكير في بنية النكتة سيجد أنها تشتمل على ما يشبه التحليل البانورامي للموقف، وقد تتضمن أحياناً عرضاً للأسباب والنتائج التي فاقمت من سوء الظرف الذي تتم السخرية منه. النكتة أيضاً تضع الحد الفاصل بين الطبيعي، العادل، المنطقي، وبين الظالم والخارج عن الطبيعة.

في كتابه «الفكاهة والضحك» يشير المؤلف شاكور عبد الحميد إلى أن الفكاهة تصبح إحدى تعبيرات الثقافة الشعبية. وهذه الثقافة في رأي الفيلسوف والناقد الروسي ميخائيل باختين هي القناة الأساسية التي تعبر من خلالها الشعوب والجماعات عن نفسها. ولهذا يضيف المؤلف:

«كل ما هو رسمي يجب أن يكون جاداً ولهذا فروح الضحك العابثة غير المقدسة وغير الجادة تبقى ملكاً للعامه والجمهير».

لكن اللافت في الفكاهة المنتشرة في الشارع السوري اليوم، أن الخطاب الجاد الرسمي والمتجهم بات نفسه موضوعاً لسخريتها، فالجدية التي تقال بها أمور لا يمكن تصديقها تجعل الكثيرين غير قادرين على التوقف عن الضحك. وخير مثال على ذلك: تصريحات أحد الدعاة المتدينين الذي تحدث عن حالة الفرخ والسرور التي تغلب على السوريين وهم ينتظرون في طابور البنزين، وكيف حولوا الانتظار إلى ما يشبه النزهة التي يتبادلون فيها الأظعمة والأحاديث.

وقد يكون من المفيد هنا، التوقف عند بعض الوظائف الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها النكتة، وتحديداً فيما يتعلق بتعزيز التفاعل والتماسك الاجتماعي بين الأفراد في زمن الأزمات والتعبير عن الاتجاه العام نحو السلطة. بمعنى آخر؛ فالنكتة هنا أشبه بصياغة موقف جماعي واضح من هذه الأزمات، ومن الجهات المسببة لها أو التي تلعب دوراً في تفاقمها. كما أنها شكّل من أشكال التعبير الصحي عن الانقسام ضمن المجتمع؛ انقسام بين السواد الأعظم من الناس الذين يصيغون النكات ويتبادلونها، ويضحكون عليها، وبين القلة القليلة موضوع هذه النكتة وهدفها. فالناس بصورة أو أخرى يدافعون، عبر إصرارهم على استمرار الضحك، عن بعض من أبسط حقوقهم المتمثل في «الضحك على البلوي».